

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر
الموسومة بـ:

السياسة التعليمية الفرنسية في
الجزائر
ما بين 1870 - 1945

تحت إشراف الأستاذ
خنفار حبيب

من إعداد الطالبتان :
❖ عزوز فاطمة أنفال
❖ عباس خيرة

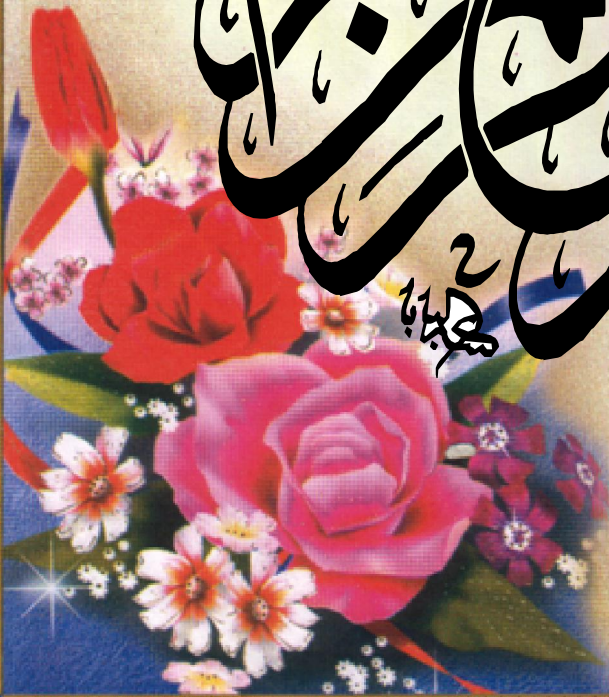
أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا
مناقشا

1- الأستاذ بكارى عبد القادر
2- خنفار حبيب
3- بوحناني العربي

السنة الجامعية
1436 هـ - 1437 هـ - 2014 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



محمد باقر

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد متى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، ولا يحصى

ثناء

عليك أنت كما أثبتت على نفسك.

وصلي اللهم وبارك على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

نتقدم بالشكر:

إلى الأستاذ المشرف الذي كان لنا نعم الموجه والناصح والذي كان الشعلة التي تنير دربنا

حماه الله وحفظه من كل سوء الأستاذ المحترم: "حنفار حبيب"

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة والذين تقبلوا عناء مناقشة هذا العمل

المتواضع.

وأخيرا نشكر كل من ساهم في هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الأستاذ الكريم

"بن صحراوي كمال" والأستاذين الفاضلين "عنان و بوحوم" وإلى كل أساتذة

قسم التاريخ

الإهداء

إلى من تجرعت من الحياة كأس الألم لتسقينني بلسم الأمل.
إلى التي تصبب جبينها عرقاً إلى أصل الرقة ومنبع الطيبة والحنان.
إلى التي لو عشت العمر أو فيها ما كفيتها، إليك أيتها الغالية "أمي الحبيبة" حفظك
الله وأطال في عمرك.
إلى الذي سرى دمه في عروقي وكتب اسمه بحروف ما سميته في أعماقي، إلى الذي أمدني
بالقوة "أبي العزيز"
إلى أعز ما وهبني الله في هذه الحياة إلى قرة عيني وقودوتي وسندي للوصول إلى القمة
إخوتي:
"بلعربي، سيد أحمد، مريم، كادي"
إلى أحل الكتاكيت: "ريماس أروى، روميساء، ليس، نور، نجلاء، أيوب"
إلى صديقة العمر وشريكة الحياة التي قاسمتني حلاوة الدنيا ومرارتها، وتقاسمت معي ثمرة
هذا
الجهد نصفني الثاني "عباس خيرة"
إلى كل من أصدقائي وصديقاتي: "حياة، سكينه، رانيا، قديرو"
إلى كل من عائلة: "عزوز وقوبع"
إلى كل من نسيهم القلم ولم ينسهم القلب

أنفال

الإهداء

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى اليد الطاهرة
التي اقتلعت الشوك وزرعت الورد لترى ثمرة نجاحي "والدي العزيز"
إلى التي أمدتني بالقوة والعزيمة إلى من كانت مثلي وقدوتي وسندي للوصول إلى
القمة

إلى من يعجز اللسان أن يوفيها حقها "أمي الحنون"
إلى من يمتلأ بهم البيت بهجة وفرحة إخوتي: محمد، مليكة، مخاطارية، نعيمة، مخاطار،
حنان، نصيرة.

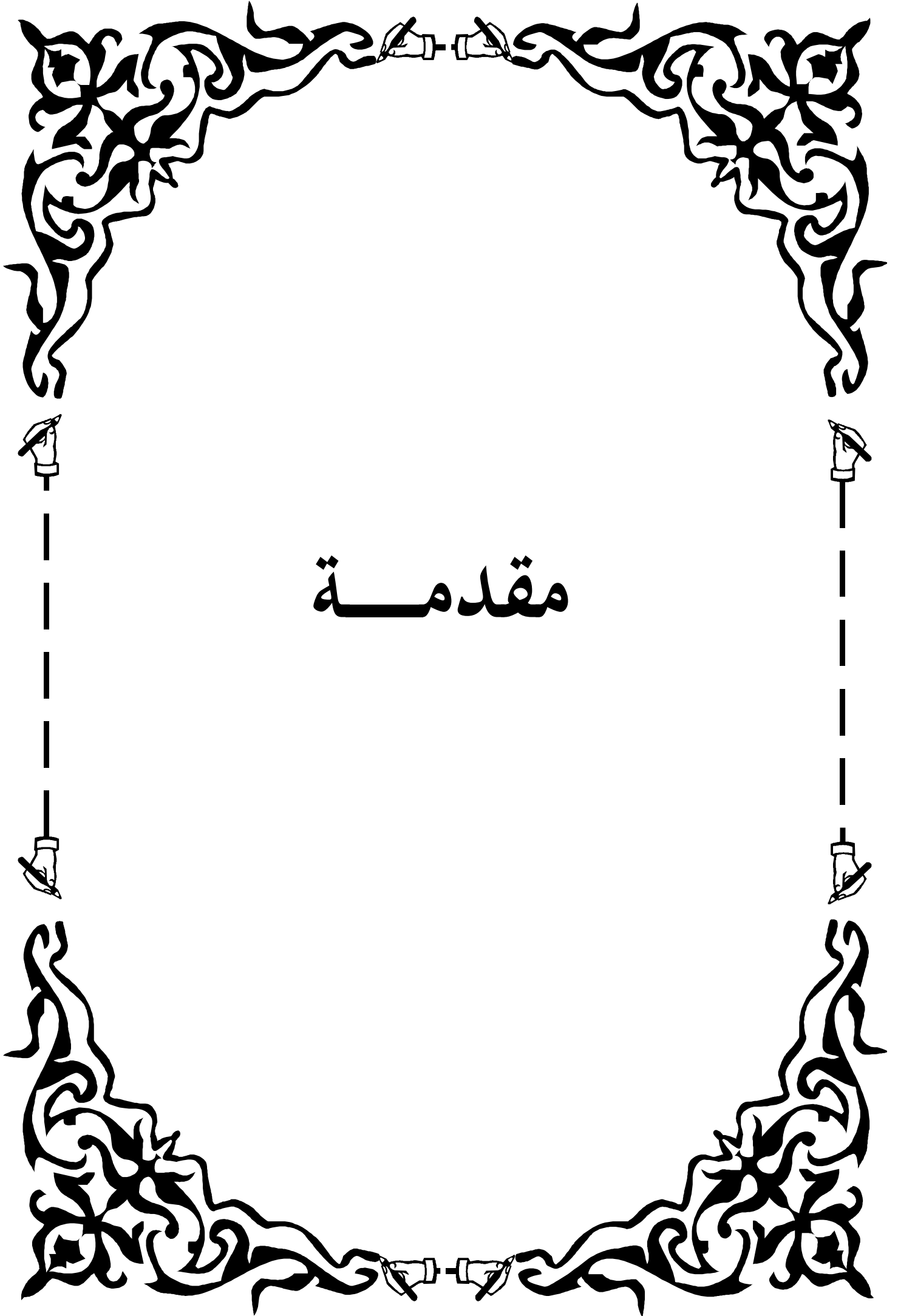
إلى البراعم الصغار: ليلي، ياسمين، محمد، بسمة، جلال، أسماء، سارة، إكرام.

إلى من رافقت دربي وكانت عوني وسندي وتوأم روحي وصديقة عمري:
"عزوز فاطمة أنفال"

إلى كل من أصدقائي و صديقاتي: "حياة، نادية، قديرو"

خبرة

مقدمة



مقدمة:

يمثل موضوع التعليم جانبا هاما من جوانب السياسة الاستعمارية لأن الظاهر والمصرح به، أنه جاء لنقل المدنية وإنقاذ هذا الشعب من ظلمات الجهل والتخلف، لذا وجدوا أنه من الضروري تعميم التعليم الفرنسي لتقريب الحضارة الغربية من الأهالي ودمجهم في المجتمع الغربي، هذا من الناحية النظرية أما الواقع فإن الإدارة الاستعمارية سعت لمحو التعليم العربي، وإيجاد تعليم يخدم مصالحها ولا يستفيد منه أبناء الأهالي إلا في نطاق محدود، لأن التعليم العربي في نظرهم سيحول دون نشر الأفكار والثقافة الغربية.

أما الفترة العثمانية كان ميدان التعليم مفتوحا بحيث لا توجد أي مؤسسة تعليمية أو وزارة للتعليم، بل كان هنالك إسهامات لبعض الحكام والأفراد يقيمون مؤسسات تعليمية، وقد قامت بها المساجد والزوايا ورغم ذلك كان التعليم في الفترة العثمانية يغطي المدينة والقرية ويقول الجنرال "Valizy" عام 1834: "بأن وضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل التواجد الفرنسي لأن كل الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير"، ولكن بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر تغيرت الأمور وانقلبت الموازين.

ومما لا شك فيه أن موضوع التعليم في الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من المواضيع الهامة، ولأن التربية والتعليم عاملين أساسيين في ترسيخ القيم والخصوصيات الحضارية للشعوب، لهذا ففي القرن 19 طالب بعض الجزائريين بتكثيف التعليم لهم حيث عرفت الساحة التعليمية الجزائرية توجها سياسيا جديدا لكلا الطرفين الجزائري والفرنسي، إذ يمكن التمييز بين التعليم الخاص بالجزائريين والذي تشرف عليه الكتاتيب القرآنية والمدارس الإسلامية والزوايا، والتعليم الحكومي والممثل في المؤسسات الحكومية الفرنسية الموجهة للجزائريين علما أنه لكل منهما برنامج خاص ومناهج معينة، ولهذا سنحاول توضيح ما قامت به فرنسا في الجزائر ومن هنا جاءت هذه الدراسة الخاصة ب السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870 إلى 1945.

وتبرز أهمية الموضوع في أن التعليم مجال هام وحساس في حياة الأفراد وهو من مقومات تطور المجتمع ويساعد الإنسان على الخروج من عالم الجهل إلى عالم النور، ومعرفة الطرق التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية من أجل نشر الثقافة الفرنسية وتوسيعها على حساب المجتمع الجزائري من خلال التعليم وكيف سعت إلى محو الشخصية الوطنية الجزائرية عن طريق الدين واللغة.

إن من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع اهتماماتنا السابقة بالمواضيع المتعلقة بالتاريخ الثقافي للجزائر، ورغبتنا في التعرف والتطلع على قدر ممكن من الأساليب الاستعمارية التي قامت بها فرنسا لمحو التعليم العربي وجعل المجتمع الجزائري أميا وبدون حضارة، وأيضا التعرف على أوضاع الجزائريين الثقافية وكيف واجهوا هذه السياسة، ومحاولة معرفة بعض المراسيم والتشريعات التي قامت بها فرنسا في مجال التعليم، ومعرفة انعكاسات هذه السياسة الفرنسية على الجزائريين.

وعن كل ما سلف نطرح الإشكالية التالية:

- فيما تمثلت سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر أثناء مرحلة الاحتلال والطرق التي انتهجتها؟
وضمن هذه الإشكالية العامة تدور في ذهننا مجموعة من التساؤلات والعديد من الفرضيات الفرعية منها:

- الأساليب التي اتبعتها السلطات الفرنسية في تحقيق سياستها التعليمية.

- أهم المراسيم التي أصدرتها فرنسا على الجزائريين.

- أهداف فرنسا المترتبة من تطبيق هذه السياسة.

- كيف كان رد فعل الجزائريين على هذه السياسة؟

ونظرا لما استطعنا تحصيله من مادة علمية قمنا بابتداء بحثنا هذا بمقدمة احتوت جميع عناصرها، وجاء بعدها مدخل حيث عنوانه بأوضاع التعليم في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي 1830-1870 وقد قسمنا موضوع بحثنا إلى ثلاثة فصول، فعنواننا الفصل الأول ب:الإرهاصات الأولى للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وضم مفهوم السياسة التعليمية، هيكل المدارس الفرنسية، الأساليب الاستعمارية في القضاء على اللغة العربية، أما فيما يخص الفصل الثاني:التشريعات

الاستعمارية في الجزائر واحتوى على مرسوم 13 فيفري 1883 ومرسوم 18 أكتوبر 1892، السياسة التعليمية الفرنسية في منطقة القبائل نموذج، وقد سعيينا في الفصل الثالث وهو الأخير للتطرق إلى: انعكاسات السياسة التعليمية الفرنسية على الجزائريين وفيه التعليم الفرنسي ما بين 1920-1945، أهداف الفرنسيين من سياستهم التعليمية، وأخيرا نتائج هذه السياسة التعليمية، وختمنا هذا البحث بخاتمة احتوت أهم النتائج المتوصل إليها، ومجموعة من الملاحق وقائمة المصادر والمراجع ووضعنا فهرسا للمحتويات.

وقد اعتمدنا في صياغة هذا البحث على التحليل المبسط وشرح المفاهيم الأساسية وعرض الحقائق التاريخية بالجمع بين عدة مناهج أهمها: المنهج التاريخي التحليلي القائم على عرض الأحداث التاريخية في تطبيق هذه السياسة الفرنسية، وكذلك المنهج الإحصائي الكمي المبني على عرض أرقام حول نسبة التعليم ونسبة الأمية، وكذلك حول عدد المدارس والأساتذة والتلاميذ في الجزائر. ومن أجل إنجاز هذا البحث والإجابة على هذه التساؤلات اقتضى علينا الاعتماد على بيبليوغرافيا متعددة باللغتين العربية والأجنبية والتي ساعدتنا في توضيح بعض المسائل والقضايا التاريخية وهي كالآتي: كتاب عبد القادر حلوش "سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر الذي تحدث فيه عن التشريعات والمراسيم الاستعمارية في الجزائر، وكذلك عن السياسة التعليمية التي اتخذتها فرنسا في منطقة القبائل، إضافة إلى كتاب شارل روير أجيرون بكتابه باللغتين العربية والأجنبية الكتاب الأول "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، والثاني "تاريخ الجزائر المعاصرة" الذي تناول فيه المدارس العربية-الفرنسية، وقد استعملنا بعض المجالات منها: حمزة بكوشة "تعدد الجمعيات في الجزائر" مجلة البصائر واحتوت على مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إضافة إلى العديد من المصادر والمراجع بالعربية والأجنبية والرسائل الجامعية والدوريات والمجلات المتعددة والمتنوعة لإثراء الموضوع، وهذه البيبليوغرافيا منها ما كان سهل القراءة والفهم ويحتوي على أفكار مبسطة ككتاب عبد القادر حلوش وغيره من الكتب التي أفادتنا كثيرا، ومنها ما هو غير واضح في الأسلوب ولا الأفكار ومنها ما هو الذاتي المتحيز لبلده خاصة الأجنبية.

أما الصعوبات التي اعترضتنا خلال انجاز هذا البحث فكانت كثيرة منها قلة المصادر في مكتباتنا، وكذلك صعوبة التعامل مع المسؤولين عن المكتبات ورغم تنقلنا إلى ولايات أخرى من أجل إتمام هذا النقص في المصادر إلا أننا تعرضنا إلى مشاكل أخرى مثلاً: عملية تصوير هذه الكتب وعدم وجود بطاقات لدخول كل المكتبات الجامعية، وكذلك ضيق الوقت في التعامل مع كل المصادر المتخصصة في الموضوع.

مدخل

أوضاع التعليم في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي 1830-1870

عرف العهد العثماني في الجزائر بالركود الثقافي، فلم تكن هناك حركات تجديد فكرية ولا انتفاضات علمية ذاتية أو متأثرة بالبلاد الأوروبية، ورغم أن العربية ظلت لغة التعليم ولغة الشعب إلا أن الدولة العثمانية اتخذت التركية والعثمانية لغة رسمية، فكان إنتاج اللغة العربية يكاد ينحصر في الموضوعات الدينية والتعليمية وقليل من الشعر، ولكنها في نفس الوقت لم تعمل على عرقلة التعليم أو محاربته، بل الذي انتشر انتشارا واسعا قبيل الاحتلال الفرنسي وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم¹.

كان التعليم في الفترة العثمانية مرتبطا بالمبادرات الفردية والعائلية والمؤسسات الثقافية في الجزائر كالزوايا والمساجد بمهمة التعليم وتشرف على مدرسيه وتلامذته وبرامجه، وكانت أكبر مؤسسة تغذي وتمول هذه المؤسسات الثقافية هي الأوقاف، ولكن في الوقت الذي كان يمكن فيه للثقافة العربية أن تتحرر وتتطور نتيجة اتصالها بأوروبا، واجه الجزائريون الاحتلال الفرنسي الذي نزل عليهم كما قال حمدان خوجة: "كحمل من الرصاص"².

فهاجر الأدباء والعلماء إلى المشرق وتشتت الأسر وخربت المكتبات وخوربت لغة التعليم وأغلقت المدارس العربية، وهكذا شهدت الجزائر نكسة عميقة أدت إلى تأخر الدراسات العربية فيها، وتشهد كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني أن التعليم كان منتشرا وأن كل جزائري تقريبا كان يعرف القراءة والكتابة، وقد كان التعليم حرا من سيطرة الدولة العثمانية، فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم ووسائلهم الخاصة تعليم القرآن والحديث والعلوم العربية والإسلامية لأن دراسة هذه العلوم هي السبيل إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقرآن والسنة³.

(1)- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 25.

(2)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1985، ص 315.

(3)- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص 159.

كان القرآن أساسا للتعليم في الجزائر سواء كان تعليما ابتدائيا أو ثانويا أو عاليا، وكانت المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتغذى بالأوقاف التي يحسبها أهل الصلاح والخير لهذا كان هناك أملاك خاصة وعقارات وأراضي، يذهب ريعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المساكن للطلبة وكانت الأوقاف أساس تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين¹.

ولكن بحلول سنة 1830 واثرا للاحتلال الفرنسي للجزائر تغيرت الأمور وانقلبت الموازين، بحيث سعت السلطات الفرنسية منذ دخولها الجزائر إلى السيطرة عليها وجعلها جزء لا يتجزأ منها وتكون الجزائر تابعة لفرنسا في كل الميادين والمجالات، ومن بين هذه الميادين نجد الجانب التعليمي.

لهذا عملت السلطات الفرنسية على تجهيل الشعب الجزائري بل أكثر من ذلك فقد عمدت إلى عرقلة وإلغاء تعليمه العربي الإسلامي، ويكون ذلك بتطبيق أسلوبين هما:
أ- محاربة اللغة العربية.

ب- إنشاء المدارس الفرنسية والتركيز على دراسة الحضارة الفرنسية².

رأت فرنسا أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الوطنية للجزائريين التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا على القضاء عليها بمختلف الطرق والوسائل وهدفهم هو تفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه، وعمدت إلى غلق بعض المدارس وتحويل بعضها الآخر إلى مكاتب إدارية مدنية وعسكرية ومنه يصبح المجتمع الجزائري مجتمعا أميا، وكذلك استولت الحكومة الفرنسية على كل ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا ومثالا على ذلك نجد مكتبة الأمير عبد القادر بعد سقوط عاصمته الزمالة في 1843³.

أما فيما يخص الوسيلة الثانية وهي إنشاء المدارس الفرنسية من أجل تعليم لغتهم الفرنسية لأبناء الجزائريين بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، وغرس الوطنية الفرنسية في أذهان الشعب الجزائري وتسهيل التآلف مع الأوروبيين وكسب الأجيال الصاعدة لخدمتهم، ومن أشهر

(1)- المرجع نفسه، ص 160.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 26.

(3)- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 139.

المشجعين لذلك هو الجنرال "بيجو" الذي رفع شعار "السيف والمحراث و القلم"، وقد ركزوا في تعليمهم للجزائريين على التعريف بالحضارة الفرنسية الأوروبية وإبراز أهمية فرنسا، وأنه سوف يكون مستقبلهم القادم وعملوا على تشويه التاريخ الجزائري وجغرافيته¹.

استغلت السلطات الفرنسية كل الظروف الصعبة التي كانت تواجهها الجزائر فمثلا: مجاعة 1867-1868 من أجل إخضاعها وتصبح فرنسا الأمر النهائي بالجزائر، ومن هؤلاء نجد على رأسهم "الكاردينال لافيغري" الذي قام بتأسيس جمعية الآباء البيض للتوغل بين السكان بفتح المدارس، وتقريبهم من النصرانية عن طريق التعليم وهدفهم هو تنصير الجزائريين في المدارس بتقديمهم برامج للأطفال من أجل هدم العقيدة والأخلاق الإسلامية، وكان الأمر الملكي الصادر في 23 مارس 1843 أكبر ضربة للمؤسسات التعليمية باستيلائه على الأوقاف وضمها لأملاك الدولة².

كان التعليم من اختصاصات وزارة الحرية يسيرها مفتشان أحدهما للتعليم العام وثانيهما للمدارس الابتدائية تحت إشراف الوالي العام، عند مجيء الجمهورية الثانية 1848-1852 إلى الحكم في فرنسا قررت تنظيم تعليم الجزائريين والإشراف عليه لتتحكم في مصير التعليم والثقافة في الجزائر، وأصدرت مرسومين الأول في 14 جويلية 1850 ويخص المدارس العربية-الفرنسية أي المدارس العلمانية في المدن الكبرى التابعة للمناطق المدنية أما المرسوم الثاني في 30 سبتمبر 1850 ويخص تأسيس وتنظيم المدارس العربية الإسلامية، بصدور القرارين في 07 أوت و 18 سبتمبر 1848 الصادرين من السلطة التنفيذية قد وضعا حدا للوضع السابق، وذلك بربط المصلحة بوزارة التعليم العام وإنشاء أكاديمية الجزائر³.

(1)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 07.

(2)- شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 583.

(3)- المرجع نفسه، ص 584.

أما عهد الإمبراطورية 1852-1870 ظل التعليم الخاص بالجزائريين ضعيفا حيث شهد بعض الانتشار فصدر مرسوم في 31 أوت 1863 الذي نص على تأسيس منصب مفتش عام للمؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين، وأصبح عدد المدارس الخاصة بالذكر في 1864 حوالي 18 مدرسة مع 646 تلميذا، ومنذ زيارة نابليون الثالث للجزائر بدأت قضية تعليم الجزائريين تلقت الاهتمام باقتراح الحاكم العام "ماكماهون". بموافقة مدير التربية والتعليم بالجزائر "دولاكروا" أن تكون البرامج التعليمية في المدارس العربية-الفرنسية مشاهمة للمدارس الفرنسية في فرنسا مع فارقين اثنين وهما:

أ- إعطاء مكانة خاصة للغة العربية في هذه البرامج وتوسيع نطاقها.

ب- أن يكون للتعليم الإسلامي نصيب في هذه البرامج¹.

ولكن فشلت فأصدر "ماكماهون" في 1867 منشورا يزيد من توسيع المدارس البلدية، وكان تعليم البنات من كل هذه المراسيم والقوانين شبه معدوم، وترجع المبادرة الأولى لتعليم البنات لمرسوم 1850 الذي نص على تأسيس أربع مدارس خاصة بالبنات، وتقوم هذه المدارس بإعطاء اللغة العربية والفرنسية وأعمال الحياكة والنسيج والخياطة².

عارض المعمرون تعليم الجزائريين وكانوا يرون أن تعليمهم يعني نشر الوعي ليخرجوا للمطالبة بحقوقهم كمواطنين فينافسون الأوروبيين، ويشاركوهم السلطة والنفوذ وطالبوا بتعليم أبناء الفلاحين تعليما فلاحيا لخدمة مصالح المستعمرة، وقد ادعى الفرنسيون أن استعمارهم للتعليم هو من أجل إخراج الأهالي من ظلمات الجهل إلى نور العلم ولكن الهدف الخفي هو فرنسة الجزائريين³.

(1)- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص

.215،214

(2)- شارل رويبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 106،107.

(3)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت-لبنان، 1998، ص 375.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الفترة يمكن تسميتها بالفترة الانتقالية التي شهدت انتقال الجزائر من أيدي العثمانيين إلى أيدي الفرنسيين، لهذا اعتبرت فرنسا أن الجزائر من حقوقها وممتلكاتها فغيرت نظام التعليم وأنشأت المدارس وبنّت المستشفيات وكونت الصحف وخلقت المسرح، من أجل إدخال فنونها وآدابها وتطبيق أفكارها في الجزائر في إطار ما يخدم مصالحها¹.

(1) - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، المرجع السابق، ص172.

الفصل الأول

الإرهاصات الأولى للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

1- السياسة التعليمية الفرنسية

2- هيكل المدارس الفرنسية

3- الأساليب الاستعمارية في القضاء على اللغة العربية

تعتمد الاستعمار الفرنسي تشويه الشخصية الجزائرية معتمدا على سياسة التجهيل، وقتل الذاكرة التاريخية والحضارة لأنه أدرك أهمية اللغة وقيمتها عند شعب يريد الحفاظ على شخصيته، لهذا عمدت إدارة الاحتلال إلى شن حرب ضد العلم والتعليم على الجزائريين حتى لا يكون هناك أجيال صاعدة من أبناء الجزائر، فعملت على تجسيد فكرة أن الجزائر جزء من فرنسا فعمدت إلى تخريب المساجد والزوايا وتغيير وظيفتها ومحاربة الأئمة والعلماء ومصادرة الاحباس "كحرق المكتبات" وكل هذه الأحداث خلال القرن 19م الموافق ل 13هـ¹.

ومن خلال هذه الأحداث بذلت الإدارة الاستعمارية كل جهودها من أجل محو الشخصية الوطنية الجزائرية، وهذا ما سوف نعالجه في هذا الفصل².

(1)- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر الجامعية، جامعة قلمة، 2010، ص 153.

(2)- المرجع نفسه، ص 154.

المبحث الأول: السياسة التعليمية الفرنسية:

بعد الاحتلال مباشرة حاولت السلطات العسكرية الفرنسية تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد موالين لها، فحاولت تأسيس المدارس والمعاهد العربية الفرنسية والإشراف على التعليم العربي الإسلامي ووضعته تحت الإدارة الاستعمارية، ولكنها في نفس الوقت خصصت هذا التعليم لأقلية معينة من الجزائريين بينما كانت الأغلبية تعيش في الجهل والحرمان الثقافي فحتى سنة 1882 كانت نسبة تعليم الجزائريين بمعدل واحد لكل ألف تلميذ جزائري¹.

كانت السياسة التعليمية الفرنسية التي بدأت تتشكل منذ العهد الإمبراطوري² تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي مكانها بين أوساط معينة من السكان لجعلها ميدان تجربتها الاستعمارية، وكان الغرض الأهم من ذلك هو تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي وإلحاقه مباشرة بفرنسا "الوطن الأم" واعتباره امتدادا طبيعيا لجنوب فرنسا، وأن الجزائر مستعمرة من نوع خاص تختلف عن المستعمرات الفرنسية الأخرى³.

ركزت المدرسة الاستعمارية كثيرا على هذا الجانب باحتواء برامجها التعليمية لهذه السياسة الاستعمارية⁴ بشكل تفصيلي، ومقنع يستطيع على الأقل بليلة أفكار الجزائريين وتشكيكهم في أمر عروبتهم وإسلامهم وعلى ضوء هذا التفسير الاستعماري الخاطيء والمزيف انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة الفرنسة والإدماج غاية لتحقيق أهدافها الاستعمارية، ورأت في المدرسة والتعليم

(1)- عبد القدر حلوش، المرجع السابق، ص 47.

(2)- 1852-1870 ومنه الإمبراطورية الفرنسية هي مجموعة من المناطق التي خضعت للحكم الفرنسي، وبلغت ذروتها مع لويس نابليون الثالث وجعل نفسه إمبراطور العرب من خلال فكرة المملكة العربية (عن: شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 423).

(3)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 162.

(4)- نقصد بما تحديده طبيعة العلاقة بين الدولة الأم والأقطار المرتبطة بها (عن: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 04).

خاصة في عهد الجمهورية الثالثة أنجح وسيلة لتحقيق سياستها بدعوى إزالة الأمية والجهل المتفشين بين الجزائريين¹.

كان الدوق "دومال" قد قال صراحة أن: "بناء مدرسة أحسن وأفضل من فيلق عسكري لإقرار الأمن"، وتصور الفرنسيين أن التعليم وحده كاف لدمج العناصر البشرية المختلفة بفضل اختلاط الأطفال في المدارس، وبدأ العمل بهذه الصورة لتطبيق هذه السياسة في مراحل التعليم وخاصة الابتدائي².

تأسست المدارس العربية الفرنسية وفرضت هيمنتها على التعليم الديني ومؤسساته، ورجاله مع توجيهه نحو الوجهة التي تخدم أغراض المستعمر والتظاهر من جانب آخر أمام الجزائريين على أن الحكومة الفرنسية لا تنوي القضاء التعليم العربي الإسلامي بل تريد إصلاحه وتطويره، وذلك قصد تجنب معارضة الشعب الجزائري لمخططاتها، وكانت مهمة المدارس العربية الفرنسية تبث الدعاية الاستعمارية ورسالة الحضارة ومحاولة تبرير الوجود الفرنسي في الجزائر³.

وفي نفس الوقت كان للجزائريين موقف من هذه السياسة حيث تجلّى في الرفض والاعتراض والوقوف في وجه فرنسا والتصدي لكل مخططاتها، واعتبروا أن فرنسا بلد عدو وأجنبي لهذا يجب التصدي لها ومواجهتها وطردها بكل الطرق والأساليب، ولهذا كان للحكومة الفرنسية ردة فعل حول هذا الرفض تجلّى في اختراع أسلوب جديد للاستحواذ على الضمير الجزائري عن طريق غسل أدمغة أعيانه وعلمائه، فأُسست لهم المعاهد في باريس لتقوم بإعدادهم وإعداد أبناءهم للمهمة الجديدة والتي تتمثل في الوصول إلى أعماق المجتمع الجزائري والاستيلاء عليه بأيدي جزائرية ولكن

(1)- محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص27.

(2)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 157.

(3)-Eliou gastou guedj. L'enseignement Indigène en Algérie Au cours de la colonisation (1832-1962). Editions des Ecrivains. Paris. France. 2000. p95

السلطات العسكرية فشلت في تحقيق هذه المهمة¹.

لم تكن تسمح السلطات الفرنسية لأي كان الالتحاق بهذه المدارس الفرنسية خوفا من انتشار التعليم، وتعميم الثقافة وما ينجم عن ذلك من مخاطر على السياسة الاستعمارية فتوجهت بذلك إلى العناصر التي تثق فيها والتي تعتبر وجودها ضروريا للعمل الاستعماري في الجزائر من أجل خلق فئة تلعب دور الوسيط بينها وبين السكان².

كما عملت هذه المدارس الحكومية على منافسة الزوايا والمساجد وانتشال الجزائريين من قبضتها، وتكوينهم على الطريقة الفرنسية ليقبوا موالين دائما لمشاريعها الاستعمارية في الجزائر وقد نادت هذه المدارس بسياسة التقارب والدمج، ولكنها فشلت فأغلقت المدارس ليحل محلها نظام جديد مبني على التمييز العنصري وفصل تعليم الجزائريين عن تعليم الأوروبيين من حيث مؤسساته التعليمية وبرامجه، وقد سميت المدارس الخاصة بتعليم الجزائريين بالمدارس المساعدة أو كما دعتها المعارضة الأوروبية بالمدارس-الأكواخ، ذات برامج تعليمية أولية وتطبيقية تتناسب مضمونا مع احتياجات مستعمرة الكولون الأوروبيين³.

(1)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 10.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 48.

(3)- المرجع نفسه، ص 52.

إن السياسة التعليمية الفرنسية أفلحت في خلق وتكوين ما اصطلح على تسميته بجماعة النخبة، هذه النخبة التي عزلتها الإدارة الفرنسية نهائياً عن محيطها العربي وربطتها بالفكر والثقافة الفرنسيين كذلك إخضاع أبناء الجزائر لسياسة تعليمية فرنسية بجنته بعد سنة 1883، وكان يعني القضاء على القسم الثاني من التعليم الذي أسسه العسكريون والذي جاءت به مراسيم 1850¹.

(1)- كان في 14 جويلية 1850، وهو مرسوم متعلق بتأسيس المدارس العربية-الفرنسية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة ومستغانم، إلا أن هذه المدارس جاءت لتحقيق أهداف استعمارية (عن: شارل رويير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 102).

المبحث الثاني: هيكل المدارس الفرنسية:

قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات وفقا لمرسوم 30 جوان 1870 وهي: الجزائر، قسنطينة، وهران¹.

أ-المدارس العربية-الفرنسية:

تأسست المدارس العربية-الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852 لتأخذ طابعا إدماجيا، غير أنها لم تنتشر وتنظم على أساس علمي إلا في عهد الإمبراطورية، وكان الغرض الأساسي من تأسيسها ذا طابع سياسي أكثر منه تنقفي لأن تأسيس مدرسة هو: "حقيقة سياسية بين القبائل ووسيلة للحكم والسيطرة"، وقال كذلك أحد الفرنسيين مبررا وموضحا غرض هذا النوع من المدرسة في 1861: "إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية-الفرنسية هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة والحرة².

لقد وجدت حوالي 30 مدرسة عربية-فرنسية سنة 1870 تدرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء لحوالي 1,300 مسلم دون احتساب الذين كانوا يقبلون على المدارس الفرنسية، ولقد حظيت المدرسة الابتدائية العربية-الفرنسية بمساندة المكاتب العربية وذلك ما مكنها من التطور حيث كانت تضم 18 مدرسة و700 تلميذا³.

ولقد انطلق التعليم الثانوي في ثلاث مدارس ثانوية عربية-فرنسية، كان متوقعا فتحها غير أنه لم تشتغل منها إلا اثنان فقط في الجزائر وقسنطينة تضم حوالي 200 تلميذ مسلم، كما فتحت مدرسة للفنون والحرف وقد أنشأت بمدينة الجزائر مدرسة عليا للمعلمين الفرنسيين والأهالي بهدف تكوين معلمين من أجل المدارس العربية-الفرنسية على شرط أن يكون هؤلاء المعلمين، ذو دراية باللغة العربية الدارجة والاطلاع على عادات الناس وتقاليدهم ولكن كان تردد الأطفال المسلمين

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992، ص 320.

(2)- شارل رويبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 109.

(3)- شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 587.

إلى هذه المدارس يتناقض ويقل بسبب رفض أولياء هؤلاء التلاميذ للتعليم الفرنسي ورفضهم لهاته المدارس¹.

إن الأرقام الزهيدة للتعليم الفرنسي في الجزائر راجع إلى رفض السكان المسلمين له، لهذا وسعت السلطات الفرنسية جهودها لاستقطاب الأطفال إلى المدارس الحضرية ومدارس القبائل عن طريق منحهم المكافآت والامتيازات البسيطة من أجل بعث أولادهم إلى هاته المدارس العربية-الفرنسية، وكذلك أنه سوف يقدم لهم التعليم الديني من قبل معلم مساعد لهذا هناك من قبل بهذا وهناك من رفض هذا التعليم².

ولكن بموجب مرسوم 15 أوت 1875 يكون التعليم الابتدائي مجانيا في المدارس العربية-الفرنسية، وتشتمل برامجه مبادئ اللغة الفرنسية وكذلك القراءة والكتابة بالعربية، كما أن قرار 26 فيفري 1876 أوجب إعطاء الإدارة البيداغوجية للمدارس العربية-الفرنسية، وإعطاء السلطة العليا على هذه المدارس بتفويض من وزير التربية والتعليم ولكن لعدة أسباب فشلت هذه المدارس، وفشل نظامها لهذا جاءت عدة مراسيم من أجل وضع الحل³.

(1)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 55.

(2)- شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 589.

(3)- المرجع نفسه، ص 590.

ومن هذه المراسيم جاء مرسوم 13 فيفري 1883¹ ليضع حدا لمصير هذه المدارس، ويلغيها ويستبدلها وحسب القائد "شنرول" أن الأموال من الأسباب الرئيسية في انهيار نظام المدارس العربية-الفرنسية وقد فشلت هذه المدارس فيما يلي:

- ضعف الإمكانيات المادية وانعدامها أحيانا.
- إهمال السلطات الفرنسية المحلية لهذه المدارس.
- رفض الأوروبيين الشديد لهذه المدارس.
- تخوف وتحفظ الجزائريين من هذه المدارس ذات الطابع الفرنسي².

حاولت الإدارة الفرنسية إنجاح نظام هاته المدارس بأي طريقة كانت لهذا عمدت إلى تحويل تلاميذ الكتاتيب إلى المدارس العربية-الفرنسية وتقليص نشاط التعليم العربي الحر، وفي تقرير والي وهران إلى الحاكم العام في هذا الموضوع يقول فيه: "لوصول إلى رفع عدد تلاميذ المدارس العربية-الفرنسية هناك إجراء واحد هو القضاء كليا على الكتاتيب الموجودة في المدن حيث يكون بالإمكان تأسيس مدارس عربية-فرنسية"، وبالرغم من هذه الإجراءات التعسفية للحد من التعليم العربي الإسلامي ظلت المدارس القرآنية مليئة بالتلاميذ محافظة بذلك على اللغة العربية من الضياع ورفض التعليم الفرنسي، لهذا تعرضت هذه المدارس العربية-الفرنسية إلى مضايقات ومعارضات خاصة من طرف المعمرين بحجة أن هناك محاولة تربية وتعليم التلاميذ المسلمين على حدة في مؤسسات خاصة، وعندما أسندت إلى البلديات ذات الصلاحيات الكاملة³ مهمة التكفل المالي

(1)-الخاص بتنظيم أمور التعليم في الجزائر، والذي جعله فرنسا محضا شمل كل جوانب التعليم وبالتالي كان هذا المرسوم وراء إنشاء نوعين من

المدارس الأولى الخاصة بأبناء المعمرين، والثانية بأبناء الجزائريين وكلاهما يتلقى تعليما بالفرنسية وهدفه إبعاد اللغة العربية من برامج المدارس الابتدائية (عن: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 15).

(2)- المرجع نفسه، ص 16.

(3)- فيها نفس النظام مع فرنسا، وفيها أوروبيين أكثر من الجزائريين، أي حاكم محلي أوروبي ومعين جزائري منتخب (عن: شارل روبري أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 99).

والصيانة الخاصة بالمدارس العربية-الفرنسية أغلقت بحجة أن أطفال الأهالي كان عليهم أن يستقبلوا في مدارس بلدية¹.

ب- المدارس الشرعية الثلاث:

هي مدارس تهتم وتعتني بالدراسات الشرعية وتهدف إلى تكوين وتخريج إطارات وموظفين تحتاجهم، وتسهل من خلالهم الاتصال بالأهالي مثال: معلمي اللغة العربية، وقد وضعت تحت إشراف فرنسيين يحسنون العربية قصد إبعاد الجزائريين عن التأثيرات المختلفة لعلماء الدين في الزوايا والمساجد، وقد أسست قصد منافسة التعليم الخاص بالأهالي في الزوايا والمدارس المجاورة في بلاد المغرب العربي ومصر، وقد أورد "راندون" الغرض من إقامة هذه المدارس فقال: "فمن هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان حتى لا يفلتوا من قبضتنا"، وكانت تخضع هذه المدارس للمراقبة المستمرة وكانت مفتوحة لكل من أحسن الولاء وتعاطف نحو الإدارة الفرنسية².

تكونت المدارس الإسلامية الحكومية لجعل تعليم المدرسين ومؤسساته الحرة تحت مراقبة، وتحكم السلطات الفرنسية فحاولت هذه الأخيرة باستيلائها على هذه المدارس أن تظهر للجزائريين أنها تريد خدمة الإسلام والمسلمين، وأنها وحدها القادر على إعطائهم الإسلام السلفي الذي شوته الطرق الدينية والصوفية، وكانت المدارس الإسلامية التي أنشأها الإدارة الفرنسية تهتم بالدراسات الفرنسية أكثر من اهتمامها بالدراسات الإسلامية، ولكن بظهور مرسوم 26 فيفري 1876 الذي أثبت أنه ليس في صالح فرنسا ترك هذا القطاع الهام من التعليم للمدرسين والتلاميذ الجزائريين، وهدفهم هو الاستيلاء على هذا التعليم وتوجيهه نحو الوجهة الفرنسية وهدفهم التحكم والسيطرة، فعند فتح المدارس كان يراعى فيهم كذلك موقفهم إزاء فرنسا وليس مستواهم العلمي

(1) - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 58.

(2) - كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور 1850-1951، مذكرة ماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث

والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 74.

ولإدخال التأثير الفرنسي في المدارس الإسلامية كانت هذه المدارس تراقب وتفتش من قبل السلطة الفرنسية¹.

ومن أجل تنظيم هذه المدارس الإسلامية بطريقة فرنسية صدر مرسوم 16 فيفري 1876 ليعكس الطابع السياسي والفرنسي لها، فقد جاء في اقتراحاته الرئيسية تحديد هدف هذه المدارس القاضي بتكوين مرشحين وموظفين للمهام الدينية والقضائية والتعليمية، وقد اعتبر مرسوم 1876 ونظام 07 مارس 1877 المدارس الإسلامية هي "مدارس عليا للقانون الإسلامي" حيث تحتوي كل مدرسة على ستة أساتذة ثلاثة فرنسيين وثلاثة مسلمين يقومون بإعطاء تكوين كامل في هذه المدارس خلال ثلاث سنوات لطلاب داخلين لا تقل أعمارهم عن 17 سنة، وقد أسند هذا التعليم الديني إلى مدراء فرنسيين لأنهم لا يهتمون كثيرا بهذا التعليم مثل ما يهتم به أساتذة مختصون، وهذا دليل على قدم اهتمام السلطات الفرنسية بهذا الجانب من التعليم، والاكتفاء بإعطاء تعليم من الدرجة الثانية يشرف عليها أناس لا علاقة لهم لا بالإسلام ولا باللغة العربية².

وهذا الضعف في مستوى هذه المدارس إلى جانب المدرسيين والبرامج كان من أسباب هجرة الطلاب لها باعتبارها عاجزة عن تقديم التعليم الكافي والصحيح، وتشمل برامج هذه المدارس الإسلامية وفق ما جاء في المادة الرابعة من مرسوم 1876 مايلي:

- تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ، الجغرافية، الحساب، بعض مبادئ القانون الفرنسي المدني، القانون الجنائي والإداري.

- تعليم اللغة والأدب العربي، علم التوحيد، القانون الإسلامي³.

ومثلما نلاحظ وضعت اللغة العربية والتعليم الديني في المرتبة الثانية من برامجها، وهذا دليل على الاتجاه الفرنسي في هذا التعليم وحددت مدة الدراسة في هذه المدارس بثلاث سنوات، يتخرج منها

(1) - ايفان توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة،

دار القصة للنشر، حيدرة، الجزائر، 2005، ص 298.

(2) - رابح توكي، التعليم القومي والشخصية الوطنية الجزائرية 1931-1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 98.

(3) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 375.

الطالب حاملا لشهادة تحمل اسم "شهادة الدراسات الإسلامية"، وقد حددت المادة السابعة من مرسوم 1876 بأن الأموال التي تنفق على طلاب المدارس تأتي من الأموال الزائدة التي أضيفت إلى الضرائب العربية التي يدفعها الجزائريون في المنطقتين العسكرية والمدنية، وقد كان عدد المدرسين والتلاميذ في المدارس الإسلامية بالعاصمة سنة 1875 حوالي 29 تلميذ وبداية 1876 طرد 15 تلميذا بسبب نقص الأموال والاتفاق على المدرسين¹.

وقد استمرت محاربة الأوروبيين لهذه المدارس بإلغاء قروضها وإلغاء الزوايا التي تكون قضاة رديئين من كل قيمة أخلاقية وتكوين قضائي، وقد عمدت الإدارة المحلية جاهدة لخلق المدارس الإسلامية العليا وقد رفض البرلمان الفرنسي ميزانية 1877-1878 التي قدمها المجلس العالي لهذا توقف نشاط المدارس الإسلامية، وشهدت الركود بسبب انعدام الأموال وبالرغم من أن تعليم المدارس الإسلامية يعتبر تعليما عاليا إلا أنه إذا قارناه مع الجهات الإسلامية الأخرى يمكن إدراجه ضمن التعليم الابتدائي لأن برامج هذه المدارس الإسلامية تشبه إلى حد ما برامج المدارس الابتدائية، ولا يمكن أن نصنفها حتى مع مستوى التعليم الثانوي وكذلك ضعف مستوى المدرسين كما أن هدفها لم يكن تثقيفي تربوي في الأساس بقدر ما هو محاولة ذات طابع سياسي لموازنة، ومنافسة المدارس الإسلامية الحرة التي كانت ومازالت تستقطب أنظار كل الأولياء والتلاميذ أي كل الجزائريين².

ج- المدارس الإضافية أو الملحقية:

عرفت فترة مستهل القرن العشرين مرحلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر، معتمدة على المدرسة الجزائرية المبسطة والبدائية كحل للأزمة التعليمية بالجزائر، والمتمثلة في نقص المدارس والأقسام وتجاهل الإدارة الفرنسية مطالب الجزائريين التعليمية وبذلك استحدثت الإدارة الاستعمارية هذه المدارس وأطلقت عليها اسم الإضافية أو المساعدة، لأنها تختلف عن المدرسة

(1) - محمد فاضل الجماني، "لا مانع من تعليم الفرنسية والانخراط في التعليم الفرنسي"، مجلة الثقافة، العدد 87، 1985، ص 112.

(2) - المرجع نفسه، ص 113.

الابتدائية العادية في كونها قليلة التكاليف المادية وقصيرة المدة الدراسية، وتعتمد على أبنية بدائية التكوين لا تحترم التعليم بشكل جيد الشيء الذي دفع معارضي التعليم الجزائري من الوسط الاستعماري المعارض بتسميتها بمدارس-أكواخ¹.

ولتوسيع مجال هذا التعليم حتى يشمل كل الأطفال في إطار المدارس الإضافية وفقا للصورة التي رسمتها الإدارة الاستعمارية، ولإنجاح مشروعها الاستعماري اقترحت النقاط التالية:

- 1-الرفع من نسبة المدارس التحضيرية وذلك ببنائها في ظروف أقل تكلفة وإسنادها إلى ممرنين من الأهالي، يتلقون رواتب أقل بكثير من رواتب المدرسين الأوروبيين.
- 2-تنظيم وتكوين وتحضير هؤلاء الممرنين مدة سنتين دراسيتين في قسم إضافي، وسنة أخرى للتدريب التربوي "البيداغوجي" في مدرسة رئيسية أو ابتدائية لإحدى المناطق المجاورة لمكان عملهم.
- 3-تحديد سن قبول التلاميذ في المدارس التحضيرية من 7 إلى 11 سنة أو من 6 إلى 12 سنة في الدواوير أما في مدارس المدن من 6 إلى 13 سنة.
- 4-أن لا يتعدى القسم الواحد خمسين طفلا.
- 5-تخفيض البرامج التعليمية وحصصها في أربع مواد رئيسية: الفرنسية الشفوية، العربية المكتوبة، الحساب، المعلومات الأولية.
- 6-الرفع من رواتب الممرنين لتصبح 720 فرنك بدل 600 فرنك.
- 7-يجب أن تكون مراقبة هذه المدارس مستمرة.
- 8-الاعتماد على مواد البناء واليد العاملة المحلية أثناء انجاز المدارس.
- 9-تعليم الفرنسية في منطقة القبائل وحدها واستبدالها باللغة العربية.
- 10-يخضع المدرسون المتخرجون من المدارس الإسلامية الحكومية لرقابة مديري هذه المؤسسات وهم فرنسيون².

(1)- Eliou gastou. Op. cit. p118

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 236.

وقد بدأ العمل بهذا المشروع منذ سنة 1908 الذي نص على تأسيس 60 مدرسة كل سنة ذات قسم واحد، وكانت فكرة تأسيس المدارس من اختراع الكولون الأوروبيين الذين نادوا بتأسيسها من أجل تكوين يد عاملة فلاحية وحرفية وصناعية، فقد تبني "جونار" في تقريره عام 1892 مشروع المدارس من الشكل البسيط، وكان مدير التربية والتعليم "جون مير" من دعاة المدرسة الجزائرية المشابهة للمدرسة الفرنسية، وقد اقترح منذ عام 1905 تأسيس نوع من التعليم الأهلي يشمل مدارس إضافية تحتوي كل منها قسم واحد تحت شعار "لا نريد أن يبقى تعليم الأهالي مرتبطا بباريس" الذي رفعته الوفود المالية، وقامت الحكومة العامة بتحضير مشروع المدارس الإضافية التي ترجع إليها إدارة هذه المدارس¹.

وقد اقترح السيد "جولي" الذي كان مقرر ميزانية التعليم في الوفود المالية العمل بفكرة المدارس الإضافية التي ينخفض سعر تأسيس القسم الجديد بها إلى 5000 فرنك عوض 12000 فرنك، ويتلقى المدرس بها راتبا لا يتعدى 600 فرنك سنويا، وقد وافقت الحكومة العامة على هذا المشروع سنة 1907 لأنه ينشر التعليم البسيط، وبأقل تكلفة مالية وحددت المدة الدراسية بأربع سنوات عوضا عن سبع سنوات واستعملوا المسيد "المدرسة القرآنية" لتطبيق المشروع، ويتلقى التلاميذ في هذه المدارس برامج جد مبسطة تتمثل في معلومات أولية للغة الفرنسية الفلاحة والعمل اليدوي، وقد قسمت مدة الدراسة لمرحلتين:

المرحلة الأولى: اللغة الفرنسية 15 ساعة، الحساب ونظام الأوزان 5 ساعات، الرسم ساعتان ونصف، والعمل اليدوي ساعتان ونصف، واستراحات 5 ساعات.

المرحلة الثانية: اللغة الفرنسية 6 ساعات، والحساب ونظام الأوزان 6 ساعات، الرسم ساعتان

(1) - شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 610.

ونصف، والعمل اليدوي ساعتان، الفلاحة 3 ساعات، واستراحات 5 ساعات¹. وكان التعليم بها يعتمد أساسا على تعليم اللغة الفرنسية وتجاهلت تعليم اللغة العربية في منطقة القبائل، وطالبت الوفود المالية بتعليم جهوي وذلك لزرع التفرقة ولم يستطع مدير التربية الجديد "أردايون" ويساعده مفتش عام للتعليم الابتدائي الجزائري حيث تأسس منصب المفتش في 14 أوت 1909 وهو السيد "وليام مارسي"، ووصل المشروع نهاية 1914، وأعلن عن إفلاسه وفشله لأن البلديات لم تتابع باهتمام المشروع، واعترفت حكومة "لوتو" الحكومة العامة في الجزائر بالفشل، وهذه المحاولة كانت تهدف لإعطاء الوجه السيء للمدرسة الجزائرية أمام الرأي العام الأوروبي ليطلب بإلغاء المدارس الإضافية، والتعليم الجزائري عامة².

(1)- René basset. "Rapport sur les études berbères et haoussa (1902-1908)". La Revue Africaine. Vol52. p p 243-245.

(2)- Mohamed ben Chenab. "Lettre sur l'éducation des enfants". 1901. La Revue Africaine. Vol 45. p p 102-103.

المبحث الثالث: الأساليب الاستعمارية في القضاء على اللغة العربية:

لقد اتبعت فرنسا بعض الأساليب الاستعمارية العامة التي تهدف إلى تمكين اتجاه الاستعمار من البقاء مدة أطول بالجزائر، وخاصة في ميدان الثقافة وأساسه محاربة اللغة العربية ونشر التعليم باللغة الفرنسية، فقد رأى الفرنسيون أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الجزائرية وأن بقاء هذه اللغة يعني بقاء الشخصية الوطنية للجزائريين التي تناقض حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم، لهذا عملوا إلى القضاء عليها بمختلف الطرق وتفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه ليسهل ضمه، وكانت الميادين التي خاضتها السلطات الفرنسية للقضاء على اللغة العربية هي كالاتي:

- موقفها من نظام التعليم المحلي.
- موقفها من الإنتاج الفكري المحلي.
- سياسة التجهيل¹.

أ-موقفها من نظام التعليم المحلي:

-غلق المدارس الجزائرية:

استولى الفرنسيون على بعض البنايات المدرسية بدعوى استغلالها وفق حاجاتهم وحولوها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية، وهناك مدارس اضطرت إلى غلق أبوابها بعد مقتل معلميهما في المعارك أو لهجرتهم إلى مناطق آمنة بعيدة داخل الوطن أو خارجه، ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تعتبر المعلم الجزائري خطرا يجب محاربته لأنه الحمل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري، لهذا عملت على غلق الكثير من المدارس وطردها لتحويل المجتمع الجزائري إلى

(1)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 179.

مجتمع أمي، سنت قوانين تمنع تنقل الأشخاص من مكان لآخر بدون رخصة، فكان ذلك عقبة في وجه طلبة العلم الذين ينتقلون بهدف اكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج¹. وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة واللائكية² حددت المدارس القرآنية بدقة وروقت مدارس الزوايا وأغلقت وتناقص عدد معلمي القرآن والمدرسين، ومنذ ذلك الحين تفهقرت معرفة اللغة العربية كما منع فتح المدارس العربية وخاصة منذ صدور قانون 18 أكتوبر 1892 الذي يقضي بعدم فتح أي مدرسة إلا برخصة مع شروط كثيرة، وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أي مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات، وإذا ما سمح بفتحها فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها أما في المدن الكبرى منع تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، أما في الجهات التي تسمح فيها بمدارس قرآنية بسيطة فقد منع عليها فتح أبوابها خلال أوقات عمل المدارس الفرنسية حتى لا تمتع عنها التلاميذ³.

ب- موقفها من الإنتاج الفكري المحلي:

- نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية:

في الوقت الذي كان التوسع على أشده في مختلف جهات الوطن الجزائري، كان الفرنسيون من مدنيين وعسكريين يستولون على ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا، ولقد لقيت مكتبة الأمير عبد القدر المصير نفسه بعد سقوط عاصمته المتنقلة "الزمالة" سنة 1843، وتلت هذه العملية عمليات نهب وسطو على مختلف المحلات، وكان الكثير من الفرنسيين من صحفيين وعسكريين ينتقلون بين المدن والقرى وكذلك في المؤسسات الثقافية يجمعون هذه الكنوز بطريقة

(1) - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 102.

(2) - يقصد بها فصل الدين عن الدولة، أي فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية، وكذلك عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أحد على اعتناق وتبني أي معتقد أو دين معين لأسباب ذاتية (عن: محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 و1914، دكتوراه، جامعة وهران، ماي 2012، ص 109).

(3) - رابح تركي، الشيخ عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1870، ص 151.

أو بأخرى لدراستها أو بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا نفسها أو غيرها من البلاد الأوروبية¹.

ج- سياسة التجهيل:

إن التعليم الذي كانت تقصده فرنسا كان فرنسا بحتا لأنها قضت على التعليم العربي، ونفت وشردت المعلمين واستولت على أملاك الأوقاف المصدر الرئيسي لهذا التعليم، فاعتمدت الإدارة الاستعمارية المسيرة من طرف المعمرين من 1870 إلى 1945 وسائل عديدة وقد ارتكزت على:

- إعطاء الأولوية للتعليم الفرنسي على حساب التعليم العربي.

- حصر تعليم الجزائريين في مراحل الأولى فقط.

- فصل تعليم أبناء الأهالي عن أبناء المعمرين.

- الاستغناء عن العربية كلغة وتعويضها باللغة الفرنسية في أهم موادها.

- العمل على عدم فسح المجال لكل الجزائريين في التعليم بكل مراحل.

- مصادرة التعليم العربي من أملاك وحبوس وزوايا².

وعلى هذا الأساس ضعف مستوى التعليم العربي وتقلص مجال انتشاره، وأصبحت السلطات الفرنسية هي التي تختار المدرسين والموظفين الأقل خطرا على نفوذها، والأكثر فائدة لتحقيق أغراضها الاستعمارية في الجزائر، وكان نصيب اللغة العربية من التعليم الفرنسي منعدما، ولهذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى محوها واعتبارها لغة أجنبية وميتة لأنها غير قادرة على أن تصبح لغة الحضارة، لهذا يجب إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية لتوطيد ركائز الاستعمار بمختلف أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن عندما اشتدت مطالب الجزائريين لتعليم اللغة العربية في المدارس الجزائرية التي أسستها السلطات الفرنسية في نطاق سياستها التعليمية ولكن نتج

(1) - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 206.

(2) - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 64.

عنها أن تعرضت، المؤسسات التعليمية إلى ضرب ميزانية التعليم وغلق المدارس وانقطاع التلاميذ عن الدراسة وهجرة المعلمين والعلماء نحو الخارج¹.

ومنه فإن رسالة فرنسا في الجزائر كانت هادفة إلى التجهيل وليس التعليم والتنوير لتسهيل انقياد الأهالي لمبادئ الحضارة الغربية، وتسعى من وراء تجهيل الجزائريين إلى القضاء على الشخصية الجزائرية ومقوماتها الأساسية وإذابتها في المجتمع الفرنسي، لهذا أغلقت العديد من المدارس العربية وعضت بمدارس فرنسية وحاربت التعليم العربي، وحاولت فرنسته وقد نجح المعمرون في منع تعليم اللغة العربية في المدارس المتبقية بحجة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة، وقد اعترف "توكفيل" بقوله: "إننا صيرنا المجتمع المسلم أكثر جهلاً وأكثر همجية مما كان عليه من قبل أن يعرفنا"².

فسياسة التجهيل كانت إلى جانب سياسة التفجير شعار الاستعمار الفرنسي في قطر الجزائر، والقانون الذي سار عليه منذ يومه الأول إلى يوم قيام الثورة الكبرى، فالحكومة الاستعمارية قد تجاهلت في أول أمرها قضية التعليم ولم تكن منشغلة إلا بإفناء العنصر الجزائري وتحطيم قواه وإخماد حركاته، ثم أخذت الحكومة الاستعمارية بفتح أبواب المدارس شيئاً فشيئاً أمام أبناء الجزائريين منذ سنة 1883 لكن التعليم كان ولا يزال فرنسياً بحتاً، فاللغة الفرنسية فيه هي لغة الوطن وبلاد فرنسا فيه هي الوطن وتاريخ فرنسا فيه هو تاريخ الوطن³.

ولهذا نشطت الحكومة الفرنسية حركة بناء المدارس وفتح أبوابها أمام أبناء البلاد ببرنامجهما البحث، ولم يكن القصد منها يومئذ الاستجابة لصوت الأمة ولا مسايرة النهضة العالمية بل كان القصد منها حسب اعتراف كبار رجال السياسة والأساتذة تقريب الجزائريين من فرنسا بواسطة تعليمهم لغة البلاد المحتلة وآدابها، وعلومها حتى يسهل ابتلاعهم وإدماجهم، كانت اللغة العربية محجرة في كل المدارس الابتدائية الفرنسية، أما في المدارس الثانوية العليا فهي اختيارية كلغة أجنبية،

(1) - المرجع نفسه، ص 67.

(2) - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 112.

(3) - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 144.

هذا ما يمكن أن نقدمه عن التعليم الرسمي الحكومي بقطر الجزائر وهو يرمي لتعليم الأوروبيين وتجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين¹.

(1) - المرجع نفسه، ص 145.

الفصل الثاني

التشريعات الاستعمارية في الجزائر

1- مرسوم 13 فيفري 1883، ومرسوم 1887

2- مرسوم 18 أكتوبر 1892

3- السياسة التعليمية الفرنسية (منطقة القبائل نموذجاً)

المبحث الأول: مرسوم 13 فيفري 1883:

رأينا الفترة الأولى من العهد الجمهوري حتى سنة 1880 كان التعليم فيها معدوما، بل حتى الذي كان قائما وموجودا ومؤسسا في العهد الإمبراطوري انهار واندرت أمام امتداد وتوسع النفوذ المدني، ومن هنا تمثل سنة 1880 التاريخ الحقيقي لتنظيم تعليم خاص بالجزائريين وخاصة بعد أن طبقت في القوانين التعليمية التي ظهرت في فرنسا في عام 1882 وهذه القوانين طبقت في الجزائر على أوروبي المستعمرة دون الجزائريين، ومنه إصدار مرسوم 13 فيفري 1883 ويعتبر هذا المرسوم الجديد مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر الثقافي والتعليمي¹.

أ- التشريع المدرسي لمرسوم 1883 ومواده:

يمثل تاريخ 1883 حدثا هاما في تاريخ المدرسة الاستعمارية بالجزائر وتاريخ الاستعمار وبالتدقيق فيما بين 1883-1898، نلاحظ ولأول مرة منذ الاحتلال إقامة نظام تعليمي مقنن موجه للجزائريين قاطعا بذلك عهده مع السياسات التعليمية السابقة كما تقول فرنسا، و ثم جاء مرسوم 1883 ليحيي التعليم الجزائري في إطار جديد منظم ويشبه في مادته العلمية وبرامجه واتجاهاته المدرسة الفرنسية نفسها، ويعتبر هذا المرسوم بمثابة قانون التعليم العمومي في الجزائر، فقد نظم التعليم الابتدائي العمومي والخاص كما نظم أجور موظفي هذا القطاع وطريقة دفعها وحدد بدقة الترتيبات الخاصة والمتعلقة بتعليم الجزائريين².

وحسب "إميل كومب"³ أن مرسوم 1883 الذي وضع تعليمات من "حول فيري" وزير التربية والتعليم، هي التي أعادت إحياء وتنشيط التعليم الابتدائي الأهلي من جديد بتنظيمه وفق مخطط جديد، وقد قسم هذا المرسوم التعليم الابتدائي الجزائري إلى صنفين:
-الذين يسكنون البلديات كاملة السلطة.

(1)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 142.

(2)- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1981، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 232.

(3)- تولى الحكم من 7 جوان 1902 إلى 24 جانفي 1905، (عن:عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص 143).

-الذين يسكنون البلديات الأهلية ومنه الاختلاف في نوعية المدارس قائما على اختلاف المناطق¹.

مواد مرسوم 1883:

-تلتزم البلديات على تأسيس مدرسة أو مدارس مجانا للأطفال الأوروبيين والأهالي على حد سواء
المادة: 1،2،3،4.

-يؤسس نفس التعليم ونفس المدارس لكل من أطفال الأهالي والأوروبيين في البلديات كاملة
السلطة والبلديات المختلطة المادة: 38-41.

-يعطى التعليم في البلديات الأهلية باللغتين في مدارس خاصة المادة: 42،43.
-يثبت مبدأ إجبارية التعليم وإلزاميته.

-علمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ المادة: 35.

-تؤسس ثلاث أقسام للمعلمين موجهة لتحضير الأهالي إلى وظائف التعليم المادة: 36.

-إحداث شهادة خاصة هي شهادة الدراسات الأهلية المادة: 31.

-تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي المادة: 39².

-مبدأ إجبارية التعليم في مرسوم 1883:

إن إجبارية التعليم التي جاء بها قانون 28 مارس 1882 طبقت في الجزائر ليس على الفرنسيين وحدهم، وإنما كذلك على الأوروبيين والإسرائيليين. بموجب مرسوم 13 فيفري 1883، أما بالنسبة للجزائريين فإن تطبيقه لا يتم إلا عندما تسمح الظروف بذلك، وفرض هذا المرسوم على البلديات كاملة السلطة والمختلطة إجبارية تعليم الجزائريين والأوروبيين، أما عن إجبارية التعليم للبنات فالمرسوم المذكور لم يذكر أية ترتيبات في هذا الموضوع باستثناء المدارس الصببانية للجنسين، ولم يخف مدير التربية"جون مير"سياسة فرنسا التعليمية الجاهلة لحق الإناث في التعليم بقوله:"عندما أتكلم عن الأطفال أقصد الذكور فقط، لأنه لم يخطر على بالنا أبدا فتح المدارس

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، المرجع السابق، ص 332.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 144.

للبنات المسلمات، والحقيقة أن مبدأ إجبارية التعليم الذي وضعه مرسوم 1883 أصبح خاصا بالذكر في سنة 1887، وحدد جغرافيا في بعض الدواوير بمنطقة القبائل في مرسوم 1892¹.

-التشريع المالي لمرسوم 1883:

طبق مرسوم 1883 في الجزائر قانون 16 جوان 1881 الذي وضع تكاليف التعليم الابتدائي على حساب البلديات، وفرضت الإدارة الفرنسية بعض الضرائب الإضافية على البلديات الأهلية زيادة على الضرائب المحقة التي أثقلت كاهل الجزائريين وسميت هذه الأموال الزائدة، فأصبحت مرتبات الإطار المدرس على حساب الحكومة، بينما تحملت ميزانية البلدية المصاريف الأخرى كتأسيس المدارس وإلى جانب ذلك قرر مرسوم 1883 الاعتماد على جمرك البحر وهذه الضريبة موزعة بين البلديات كاملة السلطة والمختلطة².

أما في البلديات الأهلية التي لا تستفيد من جمرك البحر كانت الحكومة تأخذ على نفقتها دفع أجور موظفي التعليم، في حين كانت المصاريف الأخرى من اختصاص البلديات، غير أن هذه النصوص التي جاءت في المراسيم المذكورة مثل: مرسوم 1883 وما تلاه من مراسيم تخص مصاريف التعليم مثل: مرسوم 1887، وغيره جعلت من قضية تأسيس المدارس الابتدائية للجزائريين مهمة البلديات والتي تخضع بدورها إلى مشيئة الأوروبيين ونوابهم، وبعد هذا لنا الآن أن نرى مدى تطبيق ما ورد في مرسوم 1883 من مواد تتعلق بتعليم الجزائريين³.

ج- نتائج مرسوم 1883:

لقد جاء في المادة 42 و43 من مرسوم 1883"أن التعليم سيعطى في مدارس البلديات الأهلية بالعربية والفرنسية"غير أن الأمر أدى بالفرنسيين ليس إلى إهمال هذا المرسوم بل القضاء على اللغة العربية، و محاربتها بشتى الوسائل بحيث كان ممنوعا على تلاميذ المتوسط والعالي التكلم بلغة أخرى

(1)- شارل روبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 600.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 145.

(3)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 375.

غير اللغة الفرنسية حتى في أوقات الاستراحة، وكان تعليم اللغة العربية منسيا باستثناء إدراجها في امتحان شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية¹، وكذا تعليمها إلى جانب اللغة الفرنسية في البلديات الأهلية².

والحقيقة أن البلديات والمجالس العامة لم تبد مجهودا ولا اهتماما بشأن ترقية التعليم الجزائري بالرغم من صراحة المرسوم، وإذا كانت المواد من 38 إلى 41 من المرسوم قد نادت بتأسيس تعليم موحد وفي المدارس نفسها لكلا الطرفين الجزائري و الأوروبي، إلا أن نتائج هذا المرسوم في الواقع تفند هذا القرار حيث تأسست مدارس للأوروبيين ذات مستوى تعليمي جيد في حين لم يؤسس هذا التعليم للجزائريين، كما أن المرسوم لم يلزم البلديات بتأسيس المدارس بشكل جدي وإلزامي وقد أعطى المرسوم الحرية التامة للحاكم العام في تأسيس المدارس، والحقيقة أن الحكم لو يتوقف عن طلب إرجاع شؤون التعليم العمومي في الجزائر إلى صلاحياته، وهذا يعني إشرافه على المدارس الوزارية التي تأسست على حساب الوزراء في منطقة القبائل ومن هنا فقد كان مرسوم 1883 سلاحا للقضاء على المدارس الوزارية، وذلك بتسليمها للحاكم العام ووضعها تحت إشرافه³.

ولم يكن الحاكم وحده الذي طالب بأن توضع أمور تأسيس المدارس والتعليم عامة تحت إشرافه، فقد دعمه في هذا الطلب كل من النواب وأعضاء المجالس العامة ففي سنة 1884 طالب أعضاء المجلس العام للجزائر العاصمة في اجتماعه، بأن يكون موضوع تنظيم التعليم الأهلي من اختصاص الحاكم العام وحده، وهذا يعني أن يكون من اختصاص المستعمرة⁴.

وبموجب مرسوم 1883 كانت منطقة القبائل هي الهدف المباشر في السياسة التعليمية الفرنسية، وبالرغم من ذلك ظلت النتائج ضعيفة ولم تشهد التطور إلا بعد 1892 بحيث لم تكن تملك هذه المنطقة سوى مدرسة واحدة عام 1881، وبعد ثلاث سنوات من تجربة مرسوم 1883 ومن

(1)- هذه الشهادة ألغيت سنة 1888، وأعيد العمل بها سنة 1897 (عن: عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 146).

(2)- المرجع نفسه، ص 146.

(3)- Charles Robert ageron. Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919. T1. Paris. France. 1962. p338.

(4)- Ibid. p339.

مجموع 400,000 طفل في سن الدراسة، كان عدد الذين التحقوا بالمدارس وتلقوا التعليم الفرنسي حوالي 7000 تلميذ فقط لأن البلديات كاملة السلطة، والمدن الكبرى عارضت بشدة تأسيس المدارس للجزائريين حيث لا توجد ولا مدرسة في البليدة، مليانة، تيزي وزو، ومدرسو واحدة في العاصمة لكل 30,000 جزائري¹.

والملاحظ أنه بعد المحاولات التوعوية للجزائريين اقتنعوا أنه للوصول إلى تحريرهم الثقافي يجب إتباع طريقة التعلم، والتكوين لأن طريقة العنف والثورة أصبحت جد مرهقة، ففي سنة 1883 ومن مدرسة التي تم تعدادها كان عدد الغياب حوالي 563 من 2285 مسجلين أي ما يعادل نسبة 24%، وعند زيارة هذه المدرسة للمرة الثانية من نفس السنة كانت نسبة الغياب حوالي 17% أي غياب 397 تلميذ، وظل عدد الغياب في نقص في مختلف المناطق وبالرغم من ذلك مديرية التربية والتعليم في الجزائر سجلت أن نسبة الحضور الجزائريين كان أكثر من الأوروبيين، وهذا ما يفند أن المدارس موجودة دون التلاميذ².

د- مرسوم 1887:

يعتبر مرسوم 1883 وهو قانون التعليم العمومي في الجزائر الذي أكمل بمرسوم ثاني في 1 فيفري 1885، الذي أوصى هو الآخر بتأسيس المدارس الرئيسية والمدارس التحضيرية في البلديات المختلطة وكذا في البلديات الأهلية، وقد أكمل بمرسومين لعام 1887 نظام الأول وهو مرسوم 18 نوفمبر 1887 لتطبيق قانون 30 أكتوبر 1886، حول تنظيم التعليم الابتدائي وجاء الثاني وهو مرسوم 9 ديسمبر 1887 لينظم بدوره التعليم العمومي، والتعليم الخاص بالجزائريين وإلى جانبهما تأسيس نوعان من المدارس بموجب هذا المرسوم وهما:

-مدارس عادية يشرف عليها فرنسيون وفرنسيات.

(1)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 147.

(2)- المرجع نفسه، ص 149.

-مدارس صبيانية للأطفال الذكور والإناث من 4 إلى 7 سنوات للذكور ومن 4 إلى 8 سنوات للإناث تحت إشراف فرنسيين، وبمساعدة جزائرية¹.

وقد حدد مرسوم 1887 ما كان يقصد بالمدارس الرئيسية التي يحدد معناها مرسوم 1883، وهي المدارس الابتدائية المؤسسة في المراكز الأهلية الهامة البعيدة عن القرى الأوروبية، ويشترط أن يقوم المدير الفرنسي بمراقبة ستة أقسام على الأقل وهي أقسام المدارس التحضيرية والرئيسية، وكانت المدارس الأهلية خاضعة لرقابة الحاكم العام بالجزائر الذي بإمكانه طرد المدرسين القائمين على هذه المدارس، وكانت المادة 34 من مرسوم 1883 قد نصت على إجبارية التعليم بالنسبة للجزائريين في أقسام البلديات، أما حسب مرسوم 1887 فالجزائريون لا يخضعون لإجبارية التعليم إلا في أقسام البلديات المحددة بمراسيم وقرارات من الحاكم العام، ولا يطبق هذا النظام على الإناث بل يخص الذكور².

وقد ألغى هذا المرسوم المكافأة المالية التي تقدر بـ300 فرنك والتي جاء بها مرسوم 1883 كعامل تشجيعي تعطى للتلاميذ الجزائريين الذين يتفوقون في معرفة اللغة الفرنسية، وألغيت كذلك شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية للجزائريين دون الأوروبيين، فأصبح الأطفال الجزائريون يتقدمون إلى امتحانات وشهادة الأوروبيين، وظل تعيين الإطار المدرس لهذه المدارس من اختصاص مدير التربية والتعليم منذ 1887، طالب المرسوم بإخضاع الحلة المادية للمدرسين المساعدين والممرنين الجزائريين إلى نفس شروط مؤهلات المساعدين الأوروبيين لكنها لم تطبق، فالمقصود إذن باختصار هو أن تفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسبما يريدون³.

وأخضع مرسوم 1887 مهمة تأسيس المدارس ومرتبات المدرسين على حساب الحكومة الفرنسية، لكن البلديات لم تطبق أي مرسوم بدعوى عجزها المالي، أن المدارس الأهلية تكلف كثيرا حيث أن في سنة 1887 أصبح القرض المخصص لتعليم الجزائريين حوالي 219,000 فرنك،

(1)- عبد العالي جلال، فرنسا في الجزائر، العالمية للطبع والنشر، القاهرة-مصر، 2003، ص32.

(2)- المرجع نفسه، ص33.

(3)- رابع تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية من 1930-1956، المرجع السابق، ص115.

وبهذا لم يضيف مرسوم 1887 أي جديد أو يحسن من وضع تعليم الجزائريين، وإنما جاء مكملاً وشارحاً لمرسوم 1883 إن لم يكن قد أنقص منه بعض إيجابياته كإلغائه المنح التشجيعية، ولهذا يمكن القول أن الإدارة الفرنسية عملت جاهدة على أن ينشأ أبناء الجزائر الذين يدرسون في مدارس الاحتلال، وهم يعتقدون أن أصل أجدادهم ينحدر من جنس وأصل أوروبي وليس عربي، وبذلك يصبحون أسهل انقياد وأسرع استجابة لقبول السياسة الاستعمارية¹.

(1)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 151.

المبحث الثاني: مرسوم 18 أكتوبر 1892:

تمثل سنوات 1821-1892 مرحلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر، وعلى الرغم من صدور المراسيم السابقة المتعلقة بتنظيم التعليم الخاص بالجزائريين، وفق ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية كمرسوم 1883 و1887 ظل التعليم ناقصا، ولم يشمل إلا فئة قليلة من الأطفال باعتبار أن وجودها ضروري لتلعب دور الموازن بين المجتمع المسيطر والمسيطر عليه إلى أن جاء مرسوم 18 أكتوبر 1892، الذي أعاد تنظيم كل ما يتعلق بالتعليم الابتدائي العمومي والخاص بالجزائريين الطابع التطبيقي والمهني دون الدخول في عمق اللغة الفرنسية وآدابها لأنهم لا يريدون علماء، وإنما فلاحين وحرفيين وعمال يومية يستخدمونهم في مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وهذا ما سوف نعالجه في هذا المبحث¹.

-مرسوم 18 أكتوبر 1892:

في 18 أكتوبر 1892 صدر مرسوم يتعلق بالتعليم الابتدائي العام والخاص بالأهالي ليعتد من جديد من خلال 67 مادة للتنظيم المدرسي، الذي كان قد تقرر في 1887 ولكن مع توضيح أكثر وكذلك عدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الحكومة، وكان هذا التعليم الخصب تابعا للحاكم العام بخلاف التعليم الفرنسي المرتبط بالوزارة².

ولم يظم المرسوم بالتفصيل إجراءات الإنشاء وشروط التسيير الخاصة بالمدارس الأهلية، كما نص على أن تكون في كل مدرسة لجنة مدرسية تتألف من الأعيان المسلمين، ولكن في الوقت الذي كانت فيه إعانة الدولة تكاد تصل إلى 60% و80% من مجموع التكلفة، فإن المجالس العامة عارضت في الأيام الموالية هذا المرسوم الذي سوف يثقل كاهل ميزانية البلديات بتكاليف باهظة، وزيادة على ذلك فإذا ضعف جهد فرنسا "الميتروبول" فإن برنامج الميناء سينهار، والحال أنه في فبراير 1895 رفع البرلمان الإعانات الموجهة للبلديات الجزائرية إلى 277,000 فرنك، وفي هذه الظروف فإن عدد المدارس المخصصة للأهالي ارتفع من 111 إلى 209 ما بين 1892 و1898 كما ارتفع

(1)- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1919، دار المعرفة، القاهرة، 1969، ص 211.

(2)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 84.

عدد التلاميذ من 11,400 إلى 23,500 تلميذ، ومجموع الأقسام الخاصة بالتلاميذ الأهالي قد ارتفع في المدن من 60 إلى 86 ما بين 1891 و1896، وفي قرى بلاد القبائل من 63 إلى 174 قسما بينما لم تكن في نصف البلديات المختلطة آنذاك مدارس أهلية¹.

- المدرسة الابتدائية الأهلية بعد 1898:

بعد إنشاء المندوبيات المالية أصبحت المدرسة الأهلية وتدرس المسلمين أكثر عرضة لضغوط الأوساط الاستعمارية المناوئة، عما كانت عليه في الماضي فلم يكن التعليم الابتدائي للأهالي مقبولا بالنسبة للمعمرين، إلا إذا تحول إلى تعليم مهني وزراعي على وجه التحديد ووضع المدرسة في خدمة الزراعة الكولونيلية، ولقد دعا الحاكم "لين" عميد جامعة "الجانمير" للامتنال للأمر غير أنه تلمص منه ببراعة، وذلك بإكثاره من التصريحات بنية الامتنال وفي الواقع فإنه لم يكن يؤمن بأن رسالة المدرسة الأهلية تتمثل في تلقين تعليم مهني، وقد حددت مخططات التعليم الجديدة لعام 1898 بالتفصيل برنامجا واسعا للدراسات الزراعية، غير أنه لم يخصص لها أكثر من ثلاث ساعات أسبوعيا².

ولقد استمر رؤساء البلديات الأوروبيين في معارضتهم لبناء المدارس الأهلية، ففي سنة 1902 قامت المندوبيات بتقليص الاعتمادات المرصودة للتعليم العمومي للمسلمين بنسبة 15% بينما انتقلت الاعتمادات المخصصة لتعليم الأوروبيين من 5 ملايين إلى 5,560.000 فرنك، ولقد بين تحقيق أنجز سنة 1903 أن حوالي 20,000 من أبناء الأوروبيين لم يكن في وسعهم إيجاد مكان في مدارس المستعمرة، فمنذ نهاية القرن 19 كان المعمرون الذين يبيتون لتدمير المدرسة الابتدائية الأهلية، يتظاهرون بالمطالبة على الخصوص بمدارس جديدة تطبيقية ومهنية بسيطة وقليلة التكاليف، ولكن المعمرين كانوا في الأساس يرغبون من وراء ذلك تطور التعليم الفرنسي الذي كان يلحق

(1)- شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 256، 257.

(2)- المرجع نفسه، ص 258.

للمسلمين على يد معلمين قادمين من فرنسا، لأنه كان من شأنه المساهمة في تجميع الهوية الأهلية وهذا ما يجب أن نتفاداه¹.

أ-التشريع المدرسي لمرسوم 18 أكتوبر 1892:

لقد جاء في مرسوم 1892 في موضوع تعليم الجزائريين ما يلي:

-يعطى التعليم الابتدائي لكل من الأطفال الذكور سواء كان في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة وهذا كان في المادة الأولى.

-يجب أن يكون لكل بلدية عدد كاف من المدارس لاستقبال كل الأطفال الذكور الأهالي وهذا في المادة الثانية.

-تخص إجبارية التعليم بعض المناطق التي يعينها الحاكم العام فقط للأطفال الذكور وهذا في المادة الخامسة.

-احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال المادة الرابعة.

-تخضع المدارس التحضيرية² لرقابة المدراء الأوروبيين للمدارس الرئيسية القريبة منها المادة 14.

-يعطى التعليم وفق برامج خاصة وبمساعدة وسائل تربوية خاصة المادة 15.

-تشبه رواتب المدرسين الأهالي مثيلاتها عند المدرسين الأوروبيين المتدربين المادة 29 إلى 39.

-تأسيس شعبة خاصة موجهة لاستكمال تكوين المدرسين الفرنسيين لتعليم الأهالي المادة 45.

-تأسيس قسمين للمعلمين في مدارس النورمال بالجزائر العاصمة وقسنطينة المادة 44.

-تخضع المدارس الإسلامية وكذا المدرسين إلى موافقة الحاكم العام المادة 47 إلى 56.

-يقوم مفتشوا التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل المدارس العمومية والخاصة المادة 57 إلى

68³.

لقد قسم مرسوم 18 أكتوبر 1892 المدارس الأهلية حسب المادة 13 إلى:

(1)- Eliou Gastou. Op. cit. p122.

(2)- المدارس البعيدة ذات القسم الواحد، ويأشرف مدرس أهلي (عن:عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 160).

(3)- المرجع نفسه، ص 161.

- المدارس الرئيسية: تشمل على الأقل ثلاثة أقسام وعلى رأسها مدير فرنسي.
 - المدارس الابتدائية: تشمل قسمين أو قسم واحد وفيها مدرس فرنسي.
 - المدارس التحضيرية: تشمل على قسم واحد ويشرف عليها نائبون من الأهالي يحملون شهادة الدراسات الابتدائية، وهي تابعة للفرنسيين.
 - المدارس الصبائية: للذكور والإناث ابتداء من السن الرابع.
 - مدارس للبنات: حدد مرسوم 1892 صلاحيات كل من الحاكم العام ومدير التربية في شأن التعليم الجزائري فحسب المادة 20 من هذا المرسوم، للحاكم العام الإدارة العليا مثال: خلق المناصب وتأسيس المدارس وتوزيعها وتقديمها إلى مجلس الحكومة ثم تخضع لموافقة وزارة التربية والتعليم¹.
- كان مرسوم 1892 قد ميز كذلك في موضوع تأسيس المدارس بين البلديات كاملة السلطة والبلديات المختلطة، ففي البلديات الأولى تتم العملية كآلي: إن مشاريع تأسيس المدارس الجزائرية المقدمة من طرف السلطات المحلية والأهلية، تخضع هذه المشاريع المقترحة من طرف المتصرف الإداري إلى دراسة وفحص الوالي أو الحاكم العام، وهذا ما أدى إلى تخلف كبير في ميدان التعليم لأن القضية تتطلب أساسا الموافقة الحكومية للإدارة الفرنسية في الجزائر، ففي سنة 1893 كان عدد المدارس الخاصة بالجزائريين كآلي: 20 مدرسة رئيسية، 45 مدرسة ابتدائية، 60 مدرسة تحضيرية، 7 مدارس صبيانية، 6 مدارس للبنات، وكان يشرف على هذه المدارس مدير التربية الذي يخضع لسلطة الحاكم العام بالجزائر، وهو المشرف الأول على تعليم الجزائريين بتفويض من وزارة التعليم والتربية الفرنسية، وكان توزيع المدارس يختلف من منطقة لأخرى².

(1)- المرجع نفسه، ص 162.

(2)- المرجع نفسه، ص 163.

ب- إجبارية التعليم الابتدائي في مرسوم 1892:

لم يعرف الجزائريون نظام إجبارية التعليم حتى آخر فترة من الوجود الفرنسي في الجزائر فقانون 1882 الذي نص على الإلزامية طبق في الجزائر بموجب مرسوم 13 فيفري 1883، على الأوروبيين باستثناء الجزائريين ثم جاء مرسوم 1892 الذي لم يعبر عن شيء، بل أكد فقط تشريع 1887 الذي أخضع الأطفال الذكور دون الإناث في مادته الخامسة إلى إجبارية التعليم في البلديات، بقرارات خاصة صادرة من الحاكم العام¹.

وفي تقرير لرئيس بلدية قسنطينة السيد "مارسي" إلى الوالي في 12 أوت 1896 اعترف فيه بإهمال إدارته لمبدأ إجبارية التعليم حيث قال: "إن إجبارية قانوننا التعليمي لم تطبق على مسلمي الجزائر..."، وبعد تشريع 1892 فقط تم تطبيق هذه الإلزامية لا على الجزائر وإنما خصت منطقة القبائل وفي البلديات الكاملة السلطة والمختلطة الواقعة في فورناسيونال، وقد استمرت عقوبات سنة 1887 لإجبارية التعليم الجزائري في تشريع 1892 على الشكل التالي:

-تحذير تقدمه اللجنة الدراسية.

-توبيخ يقدمه رئيس البلدية الإداري أو حكام المنطقة العسكرية.

-عقوبات تفرضها الشرطة².

ولضمان تحقيق دوام الأطفال الجزائريين وترددهم على المدارس كون مرسوم 1892 أقر أن تكون في كل ناحية، لجنة دراسية تتكون من الأعيان الجزائريين وتمثل مهمة هذه اللجان المدرسية في تقديم قوائم عن الأطفال في سن الدراسة، وتعمل كذلك على توفير الشروط اللازمة لتحقيق هذا الدوام بشكل أفضل وجيد³.

ولما كان من الصعب إيجاد أطفال لملء المدارس الجزائرية ظهرت محاولة جديدة لتطبيق مبدأ إجبارية التعليم في 1898، فقد سمح لأول مرة قانون 21 ديسمبر 1897 باستعمال عقوبات

(1)- شارل رويبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 260.

(2)- المرجع نفسه، ص 261.

(3)- المرجع نفسه، ص 262.

قانون الأندجينا¹، بالغرامات المالية والسجن ضد أولياء التلاميذ الذين يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية، لهذا سجلت 414 عقوبة ضد الجزائريين².

وكان مرسوم 1892 قد أمر في مواده 47 إلى 56 بمنع فتح المدارس القرآنية أثناء دوام وساعات المدارس الفرنسية إلا برخصة وموافقة حاكم المنطقة، ولكن لم يحدث ما توقعه الأوروبيين عندما فرض هذا النظام الإلزامي في بعض المناطق من الجزائر، فقد أثبتت التقارير أن نسبة الغياب عند الجزائريين لم تصل إلى 26% حتى سنة 1899 مثال: مقاطعة الجزائر العاصمة:
-مدارس الأوروبيين 26،90%.

-مدارس الجزائريين 18،03³.

ج-التشريع المالي لمرسوم 1892:

كان مرسوم 1892 قد جاء بمشروع يهدف إلى:

-وجوب تأسيس كل سنة من 60 إلى 80 قسما جديدا.
-تخصيص مبلغ 400،000 فرنك في ميزانية الحكومة لمساعدة البلديات الجزائرية على إنشاء المدارس.

-تركيز الجهود حول المدن الكبرى ومنطقة القبائل بشكل خاص⁴.

غير أن القرض المخصص والمقدم للبلديات الذي صوت عليه البرلمان الفرنسي في 1892 انخفض إلى 215،000 فرنك سنة 1900 عوض أن يرتفع، ونوضح تطور القروض التي صوت عليها البرلمان الفرنسي لتقدمها إلى البلديات الجزائرية والخاصة بتأسيس مدارس جديدة حسب مرسوم 1892، 1892: 400،000 فرنك، 1893: 400،000 فرنك، 1895: 277،000 فرنك، 1896: 265،000 فرنك، 1897: 265،000 فرنك، 1900: 215،000 فرنك، وكانت

(1)- هو عبارة عن عدة استثناءات تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية، ورفع بعض الضمانات عن حرية الأفراد

مثال:الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية (عن:عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 171).

(2)- المرجع نفسه، ص 172.

(3)- المرجع نفسه، ص 173.

(4)- المرجع نفسه، ص 173.

القروض والأموال المتعلقة بمرتبات المدرسين وخلق مناصب الشغل هي الأخرى شهدت انخفاضا فكانت 150,000 فرنك سنة 1896 إلى أن جاء قانون 19 ديسمبر 1900 الذي أمر بتأسيس ميزانية خاصة بالجزائر، وبعد استدعاء "جول كومب" وتأسيس الوفود المالية المتكونة من 69 عضو، 48 من الكولون و21 من الجزائريين، وإعطاء الجزائر استقلالها المالي أصبحت المدرسة الجزائرية وتعليم الجزائريين خاضعا لضغوط الوسط الاستعماري أكثر مما كان عليه وأكثر عداوة¹.

كما حمل قانون 1900 المستعمرة مسؤولية كل المصاريف وتناقش الميزانية الخاصة بالجزائر أولا الوفود المالية ثم المجلس العالي- المتكون من 60 عضو، 29 موظف ساميا، 15 نائبا للمجالس العامة و16 ممثلا للوفود المالية، وليس له سلطة فعلية ومحددة أثناء التصويت على الميزانية وإنما القرار يكون للوفود المالية- وكلتاهما كانتا من المعارضين الأقوياء لفكرة تعليم الجزائريين وهما اللتان اقترحتا فكرة إنشاء المدارس الإضافية، ونختم هذا العنصر بما قاله رئيس بلدية الجزائر العاصمة عن حالة تعليم الجزائريين في سنة 1900، وهو السيد "دوقالو" قال: "يوجد 6 مسلمين متعلمين لكل ألف تلميذ في الابتدائي، وتلميذان لكل مئة ألف تلميذ في الثانوي"².

د- البرامج التعليمية لمرسوم 1892:

كانت هذه البرامج التعليمية ذات الطابع الفرنسي شكلا ومضمونا تهدف أساسا إلى غرس فكرة القومية الفرنسية لدى الجزائريين، وذلك بإعطائهم دروسا عن قوة فرنسا وعظمتها لإرهابهم ومع نهاية القرن 19 طالبوا بتنظيم برامج تعليمية خاصة بالجزائريين، تختلف عن البرامج الموجهة للأوروبيين تعتمد أساسا على المبادئ الأولية للغة الفرنسية، وعلى الجانب التطبيقي والحرفي والفلاحة في موادها ومن هنا كلف مدير التربية "جون مير" بتحضير البرامج الجديدة للتعليم الابتدائي للجزائريين، وكان مشروع الدراسات والبرامج قد نشر سنة 1890 وحدد سنة 1898، وكانت برامج المدارس الجزائرية تنشأ وفق مرسوم 18 أكتوبر 1892 تحقيق الأهداف التالية:

(1)- Charles Robert ageron. Histoire de L'Algérie Contemporaine 1871-1954. T2. Paris.

1979. P 161.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 175.

- تعليم الجزائريين اللغة الفرنسية الدارجة لتسهيل الاتصال مع الأوروبيين.
- تلقينهم حب فرنسا.
- إعطاءهم التعليم التطبيقي مثل الأعمال اليدوية والفلاحة ومبادئ في العلوم الطبيعية¹.
- وقد قسم مشروع الدراسات والبرامج لعام 1892 إلى ثلاثة مستويات:
- المستوى التحضيري، -المستوى الابتدائي، المستوى المتوسط، وكانت مواد برامج 1892 قد جمعت تحت تسعة عناوين هي:
- اللغة الفرنسية، -الحساب والنظام الميترى، -الفلاحة والعمل اليدوي، ثقافة عامة، التربية الأخلاقية، اللغة العربية، -الرسم، مبادئ ومعارف حول فرنسا والجزائر، -استراحات "غناء".
- غير أن المشرعين لهذه البرامج كانوا غير عادلين في توزيع الساعات، فالمواد التي تخدم الاستعمار كانت تدرس في جميع المستويات، والبعض الآخر تدرس في صف واحد واحتلت اللغة الفرنسية المرتبة الأولى والصدارة في حين اللغة العربية تحتل المرتبة الأخيرة².

(1)- المرجع نفسه، ص ص 175، 176.

(2)- المرجع نفسه، ص 177.

المبحث الثالث: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر "منطقة القبائل نموذجاً":

بدأ الاهتمام الأوروبي بهذه المنطقة من الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830، وخاصة بعد تنظيم الحملة العسكرية الفرنسية إليها في 1854، وتأخر دخول الفرنسيين إلى هذه المنطقة بسبب انشغالهم في إخضاع مناطق أخرى من البلاد، وخاصة صراعهم مع الأمير عبد القادر وكان الاهتمام الفرنسي منصبا على دراسة هذه المنطقة من جميع جوانبها: جنسها، عاداتها، تقاليدها، وتكوينها الاجتماعي¹.

وكان لهذه الفكرة الاستعمارية أنصار من الجزائر منذ الاحتلال غير أن هذه الحركة التي تأسست ما بين 1840 و 1857 تم تدعيمها، ويزورها كسياسة قبائلية بل كإيديولوجية استعمارية للاحتلال الفرنسي ما بين 1850 و 1870، لتأخذ شكلا خطيرا منذ 1871 عندما تبناها الجمهوريون².

أ- الأسطورة القبائلية:

شهدت فترات 1860 إلى 1870 ميلاد ما أسماه الأوروبيون "بالأسطورة القبائلية"، فقد وسع الأوروبيون من سياستهم القبائلية في هذه الفترات بالذات وهي الفترة التي شهدت اهتمام الإمبراطورية بسكان المستعمرة من الجزائريين، وظهرت سياسة المملكة العربية ولكن الأوروبيون عارضوا هذه الفكرة لأنها تحاول تحسين ظروف الجزائريين كإعطائهم حق التعليم وتوسيعه، وقد كان من أشد المعارضين لهذه السياسة المهتمة بالأهالي الدكتور "فارني"، وهو من دعاة الإدماج الذي حاول أن يثير القبائل ضد هذه السياسة التي لا تخدم مصالحهم بقدر خدمتها لمصالح العرب، وبذلك حاول هؤلاء خلق التفرقة والنفور بين العرب والقبائل للقضاء على مشروع المملكة العربية³.

(1)- Massé h. " Les études Arabes en Algérie 1830-1930". La Revue Africaine. Vol 74. 1933. p p215.216.

(2)- Ibid. p216.

(3)- شارل رويبر أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 269.

وحول هذه القضية بدأ الاستعماريون في الكتابة عن هذه المنطقة دون غيرها من مناطق القطر الجزائري، لإبراز الخاصية القبائلية محولين بذلك تمديد وتكريس نظريتهم الاستعمارية القائلة بأن العناصر القبائلية تنحدر من أصل أوروبي وليس عربي، وذلك من أجل تفريق سكان الجزائر¹. وقد حاول فريق آخر من الاستعماريين إثارة واستغلال بعض نقاط الاختلاف المزعومة بين الأسر القبائلية، والأسر العربية في العادات و التقاليد للتركيز عليها والانطلاق منها لبناء نظرياتهم العنصرية والاستعمارية، ولم تقف السياسة التعليمية الفرنسية عن هذا الحد بل أصبحت سياسة رسمية للجمهوريين، وإذا كان مفهوم الإدماج والسياسة الفرنسية العامة الموجهة للمستعمرة قد اختلف في تطبيقها في الجزائر كل طرف على حدة أي اختلاف الجمهوري باريس وأوروبي المستعمرة من الكولون، فإن السياسة التعليمية في منطقة القبائل لاقت تقريبا نفس الاهتمام والتقارب عن كلا الطرفين، وذلك عندما أصبح الأمر يتعلق بالقضاء على العنصر العربي والانفراد بالعنصر القبائلي في سياستهم التعليمية، لهذا وجه أول مشروع للجمهوريين في إطار سياستهم التعليمية كان موجها لمنطقة القبائل، لهذا حاولوا إبراز الهوية القبائلية واعتبارها الأصلية في الجزائر مع إنكار للهوية العربية ومنه: "إن البربر هم السكان الحقيقيون للجزائر، إنهم أقرب إلينا إنهم الأكثرية وهم مستقبل هذا البلد"².

ب- الخطوط العامة للسياسة التعليمية في منطقة القبائل:

ظهرت فكرة تركيز الجهود التعليمية في المناطق المكتظة بالسكان وحول المدن الكبرى، لهذا بدأ الآباء البيض نشاطهم منذ 1872 وفي منطقة القبائل بالخصوص، وقد اشتدت هذه الحركة لتأخذ الطابع الرسمي منذ 12 جانفي 1873 عندما اقترح برنامج فرنسة القبائل "شعب عربناه أكثر مما

(1)- المرجع نفسه، ص 270.

(2)- Charles Robert ageron. Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919.T1. Op.cit.

نفرنسه"، وإلغاء المدارس العربية الفرنسية نهائيا مقابل خلق مدارس بلدية حكومية فرنسية في منطقة القبائل لاستبعاد تعليم اللغة العربية عن هؤلاء السكان¹.

وخلال 1873 و1875 استطاع الأسقف "لافيجري" أن يؤسس خمسة مراكز لتعليم أطفال القبائل تعليما نصرانيا، وكذلك قامت الأخوات البيض بتربية المرأة القبائلية التربية المسيحية، وفي سنة 1881 كلف السيد "ماسكاري" أحد المتحمسين للسياسة التعليمية في منطقة القبائل بمهمة، وهي الإطلاع على السكان ومعرفة موقفهم من التعليم الفرنسي فاستنتج ما يلي: 51 صوتا مع التعليم الفرنسي و16 صوتا ضده، ولكن لم يقبل هؤلاء بالتعليم الفرنسي إلا شريطة تدريس أحد الجزائريين اللغة العربية لهم، لهذا كانت أجوبتهم على أسئلة "ماسكاري": "علموا أبناءنا اللغة العربية فكان جواب "ماسكاري" نعلمها لهم كلغة أجنبية، وهذا دليل على تمسك الجزائريين بلغتهم العربية².

وقد قامت الإدارة الفرنسية بإتباع عدة وسائل من أجل تحقيق سياستها الاستعمارية، فلجأت إلى وسائل الترغيب كتقديم الملابس والهدايا والمساعدات المالية، وكذلك إقامة المدارس المهنية لاستقبال المتخرجين حتى يطمئنوا على مستقبلهم، وطالب آخرون بأن يكون لكل مدرسة فرنسية مدرس جزائري يقوم بتعليم القرآن، وفي سنة 1885 أنشأت مدرسة ابتدائية عليا بمنطقة القبائل، كانت اللغة العربية تحتل نفس المكانة التي تحتلها اللغة الانجليزية كلغة أجنبية، وقد كان هدف الجمهوريين من سياستهم التعليمية في منطقة القبائل هو إدماج البربر بأي وسيلة، وفصلهم عن باقي الجزائريين ويجب أن نشير إلى أنه حتى إذا حصل القبائليون والجزائريون عامة على الجنسية الفرنسية، فهذا لا يعني أنهم حصلوا على جميع حقوق المواطنة الفرنسية³.

(1)- Ibid. p333.

(2)- Rambaud A. L'enseignement Primaire Des Indigènes Musulmans D'Algérie et Notamment dans la Grand Kabylie. Paris. 1892. p43.

(3)- فرحات عباس، الثورة الجزائرية، ليل الاستعمار، تر:وليم حوري، 1962، ص 110.

ج- نتائج السياسة التعليمية في منطقة القبائل:

إن كل الأهداف المسطرة في السياسة الاستعمارية كفرنسة التعليم والملكية والقضاء لم تبقى حبرا على ورق، ولكن رافقتها إجراءات ملموسة تهدف إلى خلق ودعم فكرة الإقليمية وهي الإدماج الكامل، وبهذه الطريقة حاول الفرنسيون غزو منطقة القبائل فكريا واشتد نشاطهم حولها حتى أن 89% من المدرسين الجزائريين من أصل منطقة القبائل و471 من مجموع 526 من تيزي وزو و405 وبجاية 66، وفي تقرير لمديرية التربية في 31 ديسمبر 1909 ذكر أن مجموع التلاميذ من منطقة القبائل الذين استفادوا من التعليم الفرنسي حوالي 12051 من مجموع 440,000 نسمة منهم 252 واصل تعليمه ما بعد الشهادة الابتدائية، و1727 منهم أصبح حرفيا و1670 توجه إلى الأعمال التجارية أي أن نسبة 4% فقط هي التي التحقت بالوظائف الإدارية مقابل 90% بقوا على حالتهم الاجتماعية و6% هاجروا للعمل عند الأوروبيين¹.

غير أن هذه السياسة لم تستطع الاستمرار في تأسيس مدارسها نظرا للمعارضة الأوروبية من جهة ومعارضة الجزائريين أنفسهم لها، فالطرف الأوروبي ينظر لها انطلاقا من منطلق ترقيتهم ومنافستهم في المناصب، أما الطرف الجزائري أي الوطني انطلاقا من تفهمه وإدراكه لهذه السياسة الاستعمارية التي تحاول تفرقة وتشتيت شمله، وإذا كانت قبيلة "بني يني" بالقبائل قد تجاوبت مع المدارس الفرنسية فذلك راجع إلى أن التعليم العربي الإسلامي بهذه المدارس قد أسند إلى مدرسين جزائريين لتعليم العلوم الدينية، وكذلك لأن سكان هذه المنطقة لم يتعرضوا لاستعمار الأرض ومصادرتها بالشكل الذي عرفته المناطق الأخرى، لذا فنجاح هذه المدارس مرتبط بعامل المنطقة والسكان².

(1)- Charles Robert ageron. Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919.T1. Op.cit. p 348.

(2)-Ibid. p349.

وزيادة على العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي ذكرناها، فنجاح المدرسة الفرنسية يخضع كذلك إلى عامل المنطقة والسكان، وكذلك نجاحها راجع إلى انعدام المدارس القرآنية بها وأخيراً يمكن إجمال فشل هذه السياسة في النقاط التالية:

- رفض الجزائريين لها إيماناً بسوء نيتها، بل أكثر من ذلك فهي جزء من رفض الاحتلال ككل.
- رفض الأوروبيون لها لأنها عامل من عوامل إشراكهم في النفوذ والسيطرة.
- لأنها كانت موجهة من باريس وبالتالي فأصحابها يجهلون واقع المجتمع الجزائري، سواء في منطقة القبائل أو غيرها ومدى قبوله أو رفضه لها¹.

(1)-Ibid. p350.

الفصل الثالث

انعكاسات السياسة التعليمية الفرنسية على الجزائريين

1- التعليم الفرنسي الجزائري ما بين 1920-1945

2- أهداف فرنسا من تطبيق هذه السياسة

3- نتائج السياسة التعليمية الفرنسية

المبحث الأول: التعليم الفرنسي للجزائريين ما بين 1920 و1945:

منذ مطلع القرن العشرين، بالتحديد سنة 1923 بدأت الوضعية الاقتصادية للجزائر تتدهور بشكل مستمر، فسعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لإيجاد برامج تعليمية بأقل تكلفة، بحيث نظمت الإدارة الأكاديمية التعليم للكبار في حدائق المدارس الابتدائية، ووضعت محاضرات للكبار تقدم من طرف المفتشين وهذه المحاضرات هي عبارة عن دروس تطبيقية في الميدان، وأهمية اليد العاملة في الزراعة¹.

بحيث تعلم الكبار ثقافة الأرض الفلاحية، وطبقت هذه السياسة في كل المدارس التي بها حدائق، وقد تتبع الأهالي هذه المحاضرات بحذر وطبقوها في أراضيهم وتعلموا طريقة فلاحية متطورة، وقد نجحت في استغلال هؤلاء الطلبة من أجل مصالحها².

وفي سنة 1925 وهي سنة الاستغلال لفن التزين في باريس، وبذلك فتحت الإدارة الاستعمارية مدارس لتعليم فن الخياطة وصناعة السجادة، وطبقت بهذه المدارس المحاضرات الهامة بدءا من 1 أكتوبر 1929 في ولاية الجزائر وكانت متطورة، وفي بوسعادة والبليدة والمدية ووهران وفرندة، وقد تطور التعليم في الجنوب خاصة بعد الحرب العالمية الأولى³.

وقد كان المشروع الكبير لسنة 1920 القاضي بالعمل بإنشاء 1000 قسم لتعليم الأهالي الابتدائي، وحضر "جوزيف قال" تقريرا في نوفمبر 1920 ووضع برنامج ضروري وخصصت له ميزانية فاقت 16.000.000 فرنك، ولكي يصوت من طرف البرلمان اقترحت الإدارة الفرنسية التعليم الابتدائي وإنشاء 1000 قسم من أجل الأهالي والأوروبيين بميزانية 240.000.000 فرنك لإنجاح هذا البرنامج الابتدائي، وتقرر إنشاء هذه الأقسام في ولاية الجزائر وهران وقسنطينة وفي

(1)- Eliou gastou. Op.cit. p141.

(2)- Ali ajgou. L'enseignement Primaire Indigène en Algérie de 1892 a 1949. Thèse de doctorat. Université de Provence. Aix-Marseille 1. 1989-1990. p235.

(3)- Eliou gastou. Ibid. p142.

الجنوب، أما التحضير للبرامج فكان في ولاية قسنطينة 14 قسم فيه 38 تلميذ، وتم إنشاء 445 قسم من إجمالي 1000 قسم¹.

وبين 1925 و1929 وضعت الإدارة الفرنسية ميزانية 525.000.000 فرنك، ولكن لم تتحقق إلا 10 أقسام للأهالي وفي 1928 اقترحت الإدارة تسجيل 158.000.000 فرنك، وحفظت الميزانية بين 1930 و1935 إلى 396.00.000 فرنك وبين 1920 و1936 أنجز حوالي 150 قسم من 1000 قسم، ومع مئوية فرنسا في الجزائر خصصت ميزانية للتعليم قدرت ب 425.585.00 فرنك، ومن ثم قررت الإدارة الفرنسية إنشاء المدارس الفلاحية خصصت لها ميزانية 25.00.00 فرنك، وفي 1929 كانت الوضعية الدراسية لتعليم التلاميذ متكونة من 60144 تلميذ من الأهالي وأولاد وبنات في 909 قسم في المدارس الفرنسية الأهلية، واستمرت هذه الوضعية في التطور ونظمت الحكومة العامة في الجزائر في 1930 برنامج عمل المؤسسة من طرف فرنسا في قرن منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي ظل اندلاع الحرب العالمية الثانية وصل عدد التلاميذ إلى 117750 في 1743 قسم، وكان يدرس بها التعليم العام القراءة والكتابة والحساب والتعليم التطبيقي والفلاحة، والعمل في الكروم وغيرها من أجل العمل في الحقل².

لم يكن هناك برنامج محدد بل مختلط وبقي المشكل الاقتصادي في الجزائر، وأوقفت مشاريع بناء المدارس والأقسام عند الاحتفال بالمئوية الفرنسية للاحتلال، وفي أبريل 1927 أول اجتماع للبعثة المئوية" الشريف سيبيسان" رئيس فئة العرب لدى الإدارة الفرنسية، أقر أنه يجب تطبيق سياسة عامة وواسعة ولكنها سرعان ما سقطت، ووعدت بإنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة وورشات عمل للنساء في ورقلة وبجاية وفي آفلو وقالة ومدرسة للحلي في الجزائر، ومدرسة للتطريز في سطيف وخصصت ميزانية 33.77.000 فرنك من إجمالي 82.55.85.00 فرنك أي 40% وأقترح

(1)- عبد العالي جلال، المرجع السابق، ص 50.

(2)- Ali ajgou. Ibid. p54.

برنامج دراسي تعليمي بسيط، وبأقل تكلفة في كل إقليم وطلب من الإدارة الفرنسية تسجيل ميزانية 250.000 فرنك من ميزانية عام 1937¹.

وفي سنة 1938 صدر قرار يعرف بقرار "ميشال" وهو الكاتب العام للإدارة الفرنسية ووالي ولاية الجزائر، وتضمن القرار منع تعليم اللغة العربية في القطر الجزائري واعتبارها لغة أجنبية وأن اللغة الفرنسية هي اللغة الوطن، باعتبار أن الجزائر فرنسية، ولكن تحت غطاء الحرب العالمية الثانية تراجعت فرنسا عن منع تعليم اللغة العربية، وذلك لكثرة الضغوط التي لحقتها جراء هذا القرار ووعي الجزائريين وتشكيل الجمعيات التي تدعو للحفاظ على الهوية الوطنية، فعمدت الإدارة الفرنسية إلى استعمال وسائل لعرقلة المدارس الحرة كفرض الضرائب على من لا يرسل أبنائه إلى المدرسة الفرنسية، وبذلك سعت لمنع المدارس الحرة من تأدية رسالتها التربوية².

وفي 1941 اقترح "الركتور" وهو مفتش وزارة التعليم والتربية مشروع إنشاء المراكز التعليمية الفلاحية، وقبل المشروع من الحكومة العامة وقرر في 18 سبتمبر 1941 إنشاء مركز كل عام، وخلال الأربعين عاما القادمة أي إنشاء 12000 مركز، ولكن لم يفتح سوى 16 مركز في الجنوب، وكانت هنالك أقسام مخصصة للأوروبيين تضم 11%، وأقسام للأغنياء تضم 9%، وأقسام للأهالي تضم أغلبية التلاميذ وهذه الفئات الثلاث الدراسية تلبى حاجة الاستعمار الأولى، تبين المدرسة الأوروبية وأقسامها والثانية أقسام الأهالي الأغنياء والحاجة إليهم في الإدارة الفرنسية، والثالثة أقسام الأهالي وخصصت لهم مدارس فلاحية لاستغلالهم كيد عاملة كخماسة³.

والظاهر هو التعليم باللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية للأهالي، يبدأ الطفل بتعلم اللغة التي ليست لغته من 6 سنوات، وفي 1938 أصبح التعليم الابتدائي العام حوالي 6338 قسما في 1743 أي 27,7% تلميذ، بعكس التعليم الأوروبي أصبح 30 تلميذ في كل قسم وفي أقسام

(1)- عبد العالي جلال، المرجع نفسه، ص 54.

(2)- يحي بوغريز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 212.

(3)- عبد العالي جلال، المرجع نفسه، ص 56.

الأهالي 50 تلميذ في القسم، ومثال ذلك مدرسة "عين بومهدي في جرجرة" بلغ عدد تلاميذها في كل قسم 55 تلميذ، ومدرسة الأغواط 67 تلميذ، وهذا الاكتظاظ في الأقسام أزعج الأساتذة في تكملة التعليم، وجعل هناك نقصا في الأساتذة وبذلك كان التعليم محدودا¹.

وفي سنة 1944 نجح البرنامج التعليمي في إيجاد مدارس لائكية مجانية وإجبارية في جميع أنحاء الجزائر، وأر تعليم الأطفال الأقل من 14 عاما جزائريين في التل والجنوب، وأقر مرسوم 27 نوفمبر 1944 بتنظيم الوضعية الدراسية لإنجاحها في العشرينيات، مدارس عامة للأطفال في سن الدراسة².

وقد بلغ عدد التلاميذ في 1944 الجزائريين 5000 تلميذ وضعت لجنة الإصلاحات الإسلامية برنامجا يقضي بإعطاء التعليم لـ 1,500.000 جزائري، وفي 7 مارس 1944 صدر أمر للجزائريين بالدخول إلى المدارس العليا، وأشرفت الإدارة الاستعمارية على هؤلاء النخبة لاستغلالهم وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى سجل الجزائريون تحولا، فكان برنامج التعليم لعام 1944 قد أهمل أمر حوالي مليون طفل في سن الإلزام، ولم يستطع حل المشكلة لأنه لا يتفق والزيادة في عدد السكان، وأنه يفرض 50 تلميذا في المتوسط بكل قسم³.

وكان التعليم مقسما إلى فئتين إحداهما في الصباح والأخرى في المساء، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتلقون العلم في كليات فرنسا حوالي 500 طالب ويرجع النقص في عدد الطلبة الجزائريين في المعاهد العليا إلى قلة عدد الطلبة في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية، وبسبب الحالة المادية ولم تكن تسمح المدارس العليا كمدرسة الهندسة والبحرية والمناجم للجزائريين بالالتحاق إلا منذ 1941⁴.

(1)- Ali ajgou. Op. cit. p123.

(2)- Eliou gastou. Op. cit. p145.

(3)- عبد العالي جلال، المرجع السابق، ص ص 57، 58.

(4)- المرجع نفسه، ص 58.

وقد أدى القمع السائد في مجازر 8 ماي 1945 الدامية فرصة لخلق أبواب المدارس والمكتبات القرآنية، وفي 12 جويلية 1945 صدر أمر يفرض على معلمي المكاتب العربية معرفة اللغة الفرنسية، حيث أن جل المعلمين خريجي جامعة الزيتونة والقرويين، وكان هذا القرار حجة لخلق عدد كبير من المدارس ووجدت بالجزائر ثلاث مدارس لتعليم اللغة العربية بالجزائر وقسنطينة وتلمسان، لكن لم تؤسس لازدهار الثقافة العربية وإنما لإعداد موظفين ينخرطون في التعليم أو القضاء ويمارسون الترجمة بصفة خاصة، والغرض هو إعداد مساعدين للإدارة الفرنسية¹.

(1)- يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954، المرجع السابق، ص 214.

المبحث الثاني: أهداف الفرنسيين من سياسيتهم التعليمية:

أ- دعوى نشر الحضارة:

وضعت الإدارة الفرنسية لسياستها التعليمية أهدافا عديدة تمكنها من السيطرة على الجزائريين، ودمجها مع المجتمع الفرنسي وهذا بالفرنسة والتنصير والإدماج¹.

وقد تمثلت دعوى نشر الحضارة، وهي سياسة أوروبية لإنقاذ الأمم غير المتحضرة ومساعدتها على الارتقاء إلى المدنية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وهكذا ادعى الفرنسيون أنهم جاؤوا للجزائر لنشر الحضارة والتمدن أوساط الشعب الجزائري المتخلف حسب زعمهم، أي مجيء فرنسا يحمل رسالة حضارية وردد رجالها ومستوطنوها هذا الشعار آناء الليل والنهار².

وادعوا أن استعمالهم للتعليم هو من أجل إخراج الأهالي من الجهل والبربرية إلى نور العلم والمدنية، وتقريب الحضارة الغربية لدى الناشئة وأخذ المعلم الفرنسي هذه المهمة لإبراز مزايا الحضارة الغربية، وبواسطة هذا التعليم يمكن تكوين عناصر قيادية تعمل على تثبيت وجودهم والعمل تحت سلطتهم، وقد وظف الاستعمار كل إمكانياته من أجل الإستراتيجية الاستعمارية لإظهار غموض تاريخ الجزائريين، وفقر إسهاماته الحضارية وسلبيتها وفي المقابل أظهر قوة الحضارة الأوروبية، والعمل على خطاها وكل هذا كان هادفا إلى السيطرة على الجزائريين في جميع الجوانب³.

وفي إطار دعوى نشر الحضارة سعت فرنسا إلى فرنسة المجتمع الجزائري، ويقصد بالفرنسة إحلال اللغة الفرنسية وثقافتها محل اللغة العربية وثقافتها، والهدف من هذه السياسة جعل الجزائريين ينسون لغتهم الأم وثقافتهم القومية ويقبلون على تعلم لغة المستعمر⁴.

(1)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 63.

(2)- المرجع نفسه، ص 64.

(3)- محمد عابد الجابري، إشكالية الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 30.

(4)- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، المرجع السابق، ص 104.

وكانت ترى فرنسا أنه بواسطة اللغة الفرنسية تتمكن من ربط التلميذ الجزائري بفرنسا، وغايتها من خلال سياستها الفرنسية هي قطع الروابط بين أفراد المجتمع الواحد، وأنشأت الإدارة الاستعمارية إدارة جديدة تعتبر امتدادا طبيعيا للإدارة الفرنسية في فرنسا نفسها، أما المحيط الاجتماعي فقد فرنس هو الآخر بحيث أصبحت المدن والقرى الجزائرية وشوارعها وميادينها تحمل أسماء فرنسية لشخصيات وعلماء ومفكرين وعسكريين، وتوجت فرنسا عملها في الفرنسية بصدور قانون فرنسي في 1938 يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر لا يجوز تعليمها ولا تعلمها، إلا بصفتها لغة أجنبية برخصة من إدارة الاحتلال¹.

كما أن السجل الذي أنشأ عام 1882 اعتبره الجزائريون قهرا لأنه زودهم بألقاب وأسماء جديدة، وكان القضاء على الدين واللغة العربية من الأمور المستهدفة مباشرة وتفكيك المجتمع الجزائري، وكان الحاكم العام "دوقيدون" من أكثر المتحمسين للقضاء على أي شكل من أشكال الحضارة، والثقافة العربية الإسلامية واقتصرت المعاملات الإدارية والرسمية على اللغة الفرنسية وحدها، وعزل الجزائر عن الأقطار العربية الأخرى².

الإدماج:

نعني بالإدماج إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام وجعلهم سياسيا وإداريا وعسكريا فرنسيين، يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ويتلقون التعليم الفرنسي، ويرقون إلى الوظائف العامة وفق القوانين الفرنسية للفرنسيين ولهم نفس الميزات الاجتماعية³.

ومن هنا يعني الإدماج إلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية، ويترتب على ذلك أن الإدماج باب مغلق دون الاستقلال الداخلي والذاتي، ودون الاستقلال التام، ونظرا لمعارضة

(1)- المرجع نفسه، ص 105.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 66.

(3)- المرجع نفسه، ص 67.

المعمرين وبعض الساسة الفرنسيين لم تطبق سياسة الدمج العامة بين الجزائريين والفرنسيين، بل طبقت عليهم سياسة عنصرية كان الهدف منها فرنسة العنصر الأهلي.

وقد نشطت الدعوة إلى تجنيس الجزائريين وخصوصا النخبة المثقفة منهم بالجنسية الفرنسية، تمهيدا لإدماجهم في الأمة الفرنسية عقب الحرب العالمية الأولى، حيث أغلقت فرنسا أبواب كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وجه الجزائريين إلا الذين يقبلون التجنيس بالجنسية الفرنسية¹.

وتجسد الإدماج في السياسة التعليمية باعتباره هدفا من أهدافها، وعليه يتضح ذلك في أن المدرسة كانت تتيح نوعا من الانفتاح على الخارج كعامل من عوامل اكتساب التقنية بالنسبة للجزائريين².

وتدل بعض الإجراءات التي سادت الفترة ما بين 1871 و1891 والتي قامت بها الجمهورية الفرنسية الثالثة عن اتجاهها نحو سياسة إدماجية أكثر عمقا ودقة وتنظيما، وبلغت سياسة الإدماج أقوى مراحلها منذ أن أعيد تشكيل المقاطعات الثلاث للحكم المدني، وانتخاب المستوطنين لممثلين عنهم في الجمعية الوطنية³.

وبتطبيق سياسة الدمج فقد الحاكم العام سلطاته، وأصبحت الشؤون الجزائرية (شؤون المستعمرة) تعالج وتحل قضاياها في باريس، ولم يعد الحاكم سوى مراقب للاستيطان في بلاط حامل أمثال الحاكم العام "تيرمان" كان حاكما ضعيفا خاضعا لسيطرة النواب على الحكم، والحكومة العامة في الجزائر في عهده 1881-1891، وأصبح النواب الفرنسيون هم المسيرين الحقيقيين لسياسة المستعمرة، بتأثيرهم على الموظفين الباريسيين الجاهلين بشؤون الجزائر⁴.

(1) - رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، المرجع السابق، ص 110.

(2) - شارل رويبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 105.

(3) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، المرجع السابق، ص 230.

(4) - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 80.

كما استخدمت سياسة الإدماج لطمس السمات المميزة للمجتمع الجزائري، فحورت جميع المؤسسات الإسلامية خاصة بين عامي 1870 و1890 وأصبح الإدماج راية الاستيطان المسيرة له¹.

فقد أراد الجمهوريون وعلى رأسهم "جول فيري" إيجاد مدرسة تدعو إلى الإدماج الكلي، الذي يشمل جميع الميادين: القضاء، الإدارة الاقتصاد والثقافة وغيرها، فالسياسة الإدماجية كانت عند الجمهوريين هي الفكرة الرائدة اتجاها وهدفا، وكانوا يرون أن التعليم هو العامل الرئيسي لتحقيق هذه السياسة الإدماجية، والتي من شروطها الرئيسية فرنسة المجتمع الجزائري ولتحقيق هذا الإدماج ركزت السلطات الفرنسية على عناصر معينة من السكان التي استفادت من التعليم الفرنسي الابتدائي والثانوي وأحيانا العالي².

وبعد أن فشلت المدرسة والكنيسة في الإدماج رأت الإدارة الفرنسية في إمكانية إدماج الجزائريين، عن طريق التحاقهم بالمؤسسة العسكرية (الجيش) فرأى "بسولس" في الخدمة الإلزامية وسيلة لتحقيق الإدماج، وقال: "سنجبرهم للقدوم إلينا، لمعرفتنا وحب المدرسة الكبيرة وهي الجيش"³.

وكان يمثل هذا التيار الأول وهو العسكري، أما التيار الثاني الذي يمثله أرباب العمل يرى أن العمل يساهم هو الآخر في تحقيق الإدماج، لأن المتدرب والمتعلم الجزائري يعيش مع معلمه أثناء تعلمه لحرفة معينة، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بخلق الوظائف أكثر من خلق المدارس كما أنه طالب فريق آخر من دعاة الإدماج بسياسة التقارب، والاشترك باعتبارها مرحلة أولى من مراحل الإدماج أو هي إدماج أهلي⁴.

(1)- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة، الجزائر، 2002، ص 42.

(2)- شارل رويير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 591.

(3)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 83.

(4)- المرجع نفسه، ص 84.

أما عن أهداف سياسة الإدماج كانت فرنسا تهدف لضم الجزائر وتعليم الجزائريين لا يخرج عن هذه السياسة الاستعمارية، والعملية الإدماجية تهدف إلى جعل الجزائريين يقبلون بالحضارة الأوروبية في وقت قريب أو بعيد، وتحويلهم إلى رعايا وكانت هذه وسيلة للسيطرة الفرنسية ووضع حد لمقاومة الجزائريين، وضرب الوطنية المحلية والدينية للجزائريين والقضاء على كل عامل يساهم في إبراز الوطنية الجزائرية¹.

ولكن الموقف الأوروبي المعارض للإدماج كان سببا في فشل هذه السياسة، واعتبروا أن إعطاء المواطنة الفرنسية للجزائريين يمس بمصالحهم وعاملا يؤدي لتقاسم السيطرة والنفوذ معهم، وأيضا الموقف الوطني الذي يمثل ميدان تجربة السياسة التعليمية الفرنسية والإدماج، فقد اعتبر الجزائريون الإدماج والمدرسة الفرنسية محاولة مقنعة تحت غطاء التعليم والثقافة لطمس معالم ثقافتهم، وبالتالي شخصيتهم ووطنيتهم وهجروا المدرسة الفرنسية والتحقوا بالمدارس العربية الإسلامية الحرة².

وأمام هذه الأسباب لم تنجح سياسة فرنسا الإدماجية لأن دعاة الإدماج أنفسهم كانوا مترددين بين الأخذ بها والتخلي عنها، وظهر هذا التناقض في سياستهم التعليمية التي طبقوها على الجزائريين فمن جهة يطالبون بالإدماج ومن عن طريق المدارس، ومن جهة يغلقون أبواب المدارس في وجه الجزائريين³.

واتبعت فرنسا سياسة الفرنسة والتنصير لإذابة الشعب الجزائري في الكيان الفرنسي، وجعلت من اللغة الفرنسية وسيلة لتحقيق الغزو الفكري والروحي للشعب الجزائري، استكمالا لاحتلال الأرض وبهذا كانت الهيمنة الثقافية وهي أشد ما تكون مكررا وخداعا⁴.

(1)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 36.

(2)- المرجع نفسه، ص 37.

(3)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 87.

(4)- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 155.

المبحث الثالث: نتائج هذه السياسة التعليمية:

على الجانب الفرنسي:

استطاعت المدرسة الفرنسية عن طريق سياستها التعليمية، التي قدمت التاريخ الفرنسي على أنه تاريخ وطني، أن تكون فئة من الجزائريين انفصلت عن شعبها واندججت في الحضارة الأوروبية، وتجنست بالجنسية الفرنسية ودافعت عنها وخاصة منذ مطلع القرن العشرين، وهذه الفئة هي فئة النخبة¹.

كان لأعضاء النخبة برنامجهم ونظرياتهم الخاصة في السياسة الجزائرية، وكانوا يعتبرون أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن أغلبية ناقصة تتكون من فلاحين جهلة، ومرابطين خرافيين، وعلماء رجعيين، وأعيان مستسلمين، والنخبة أناس ضاعوا بين الحضارتين العربية والأوروبية ولم يكن برنامجهم لا متطرفا في النظرة ولا ضعيفا في الطبيعة، طلبوا من فرنسا أن تضع موضع التنفيذ ما كانت قد كتبه على الورق بخصوص الجزائر، فطالبوا بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي وغيرها من القوانين الاستثنائية، وقد فضلوا التجنيس الكامل والاندماج².

خلق الاندماجين الليبراليين فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين المنتخبين في جوان 1927 من طرف "محمد بن جلول" شارك فيها "فرحات عباس" في 11 سبتمبر 1927، وهذا لمواجهة رؤساء بلديات الجزائر المعمرين تأسست بحضور 150 شخص، ونادت بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، المساواة في الخدمة العسكرية مع الفرنسيين، إلغاء قانون الأهالي، وانقسمت على مستوى العملات في وهران والجزائر وقسنطينة، وشكل التنافس بين النخب التقليدية والنخب الجديدة التي برزت من خلال الدكتور "محمد الصالح بن جلول" كان رئيسا لهيئة رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين بمدينة قسنطينة، وعرف "بن جلول" شعبية واستحق لقب الزعيم وتأثر به "فرحات

(1)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 260.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992، ص 159.

عباس" وهو طالب في كلية الطب، كان "فرحات عباس وابن جلول" يناضلان لصالح الفئات الشعبية ضمن الشرعية الفرنسية¹.

ومن الشخصيات البارزة والتي لعبت دورا في الحركة الوطنية الجزائرية، وهو من جماعة النخبة "فرحات عباس" درس بالمدرسة الفرنسية في جيجل، دخل جامعة الجزائر وبدأ نشاطه في ميدان الكتابة نشر مقالات له في صفحات الجرائد، كتب سلسلة من المقالات خلال العشرينيات كانت تعكس اتجاه الحزب الليبرالي، أسس جريدة التلميذ في 1930 عندما كان طالبا بالجامعة كانت تكتب مقالاتها باللغتين العربية والفرنسية، روج لأفكار الجمهورية الثالثة أما جريدة الوفاق الإسلامي فهي أسبوعية صدرت في 1933 وتوقفت عند بداية الحرب العالمية الثانية 1939 صدر منها 145 عدد، وكان يصدرها "فرحات عباس" مع صديقه الدكتور "محمد الصلح ابن جلول" و"محمد عزيز كسوس"، وكانت هذه الجريدة تروج لفكرة سياسة الاندماج وينتقد فيها سياسة الاحتلال، ومن بين المقالات التي نشرت فيها هي "فرنسا هي أنا"².

وفيما يخص جريدة المساواة أصدرها "فرحات عباس"³ في 1944 حملت لواء النضال السياسي للشعب الجزائري، في المطالبة بحقوقه الوطنية في إطار الحدود المرسومة في بيان الشعب الجزائري، وكتاب تحت عنوان: "الشباب الجزائري" نشره سنة 1931 وهو مجموعة من المقالات التي كان ينشرها في صحيفة التقدم والإقدام والوفاق، بتوقيع "كمال بن سراج" وهذا الكتاب يبين التوجه الليبرالي له⁴.

(1)- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 55.

(2)- المرجع نفسه، ص 56.

(3)- ولد يوم الخميس 24 أكتوبر 1899 بجيجل من أسرة فلاحيية، درس في مدرسة الغرب الفرنكو الفرنسية الأهلية (عن: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع نفسه، ص 353).

(4)- رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009، ص 43.

وكذلك كتب "فرحات عباس" الكثير من الرسائل والتقارير منها، التقرير الذي أرسله إلى المارشال "بيتان" في 1941 يقترح عليه مجموعة أساليب لترقية المجتمع الجزائري، فهو وثيقة قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر، بما فيها السلطات الفرنسية بتاريخ 10 فيفري 1943¹.

بالرغم من كل المدارس التي أسستها الحكومة الفرنسية لتعليم الجزائريين، لم تستطع التأثير إلا على أقلية من السكان اختارهم من لأن تكون ميدان تجربتها الاستعمارية، وتمثل هذا في جماعة النخبة وذلك تشجيعا لهم لمواصلة السير في طريق الإدماج والمطالبة بالجنسية الفرنسية، وذلك عند انهيار القبائل و الأسر الارستقراطية التي كانت تلعب دور الوسيط بين المجتمعين (الجزائري الفرنسي)، فكرت الإدارة الاستعمارية باستبدالها بنخبة جديدة مكونة بطريقتها الخاصة².

ويقسمهم "محمد مبارك الميلي": "المفرنسين أو المثقفين في المدارس الفرنسية إلى ثلاث أصناف: -صنف المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي بدرجات متقاربة لكنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية، والحفاظ على طابعهم الإسلامي في لباسهم وسلوكهم داخل المدرسة الفرنسية وخارجها.

-صنف الذين خدموا الإدارة الفرنسية بروح "العمالة" ووقعوا في فخ الإغراء الاستعماري، وانهروا بالحضارة الفرنسية.

-صنف الذين راهنوا على الفرنسية واقتنعوا بضرورتها وإمكانياتها، ويشمل هذا الصنف العناصر التي تجنست بالجنسية الفرنسية، وتخلت عن أحوالها الشخصية أو الإدماجين³.

(1)- المرجع نفسه، ص 44.

(2)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 262.

(3)- محمد مبارك الميلي، "الجزائر والمسألة الثقافية"، المستقبل العربي، العدد 45، ص 39.

(4)- جماعة المثقفين أو المتطورين أي من تعلموا بالمدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية، وانهروا بمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظمة فرنسا وقوتها (عن: عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص 251).

وكان للمدرسة الفرنسية أثر قوي على جماعة النخبة¹ فقد استطاعت أن تجعل منهم فئة متميزة داخل المجتمع الجزائري، فلا هي جزائرية بثقافتها وفكرها ولا هي فرنسية بعرقها وجنسها، ومن هنا اعتبر المجتمع الجزائري كل متعلم بالمدارس الفرنسية مرتدا عن دينه، وأحواله الشخصية وأرادت جماعة النخبة تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوروبي، وبهذا غيرت المدرسة الفرنسية مسار حياة المثقفين وعزلهم عن مجتمعاتهم وتخطوا بين الحضارتين².

وقد عارض الأوروبيون النخبة وحاربوهم واعتبروهم أعداء يمكن أن تتطور مطالبهم، واشتد الصراع بين الأوروبيين والمثقفين الجزائريين بحيث أن مجموعة المثقفين قد لعبت دور المحامي للقضية الجزائرية، بإعلانها الحرب ضد الظلم والطغيان والجهل والفقر والتخلف، وبذلك اعتبرهم الأوروبيين وطينين بإمكانهم تجنيد شعبهم وقيادته إلى المواجهة مع الاستعمار ومن هنا أصبحوا ملاحقين من الأوروبيين³.

وظل الأوروبيين يعارضون التعليم الثانوي والعالي للجزائريين، وقد هاجم النخبة الكولون الأوروبيين واعتبروهم عنصريين واستبداديين وأنانيين، والبعض اتهم الكولون باضطهاد الأقلية الجزائرية والحصول على رضا الفلاحين عن طريق الإداريين في البلديات المختلطة، وبالرغم من ذلك تبقى جماعة النخبة ضرورية على الأقل في الأمور الإدارية المتعلقة بالنظام الاستعماري في الجزائر، وهذه المهمة الرئيسية للمدرسة الفرنسية⁴.

على الجانب الجزائري:

كان فشل الفرنسيين واضحا فيما يتعلق في بقية أفراد الشعب الجزائري وأطفاله، رغم الجهود التي بذلها المعلمون في مختلف الأوساط، بدعم من ضباط المكاتب العربية الذين حاولوا التقرب من السكان، فوزعوا الملابس على التلاميذ الفقراء ووفروا حاجيات المدارس المختلفة وأعطوا الجوائز

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 162.

(2)- المرجع نفسه، ص 163.

(3)- المرجع نفسه، ص 170.

للمتفوقين منهم، وأخذوهم إلى المسارح للتأثير عليهم فقد كانت الاستجابة جد هزيلة بين الجزائريين، رغم كل المغريات وقد تخوف الجزائريين من تلك المدارس التي كانت تعلم اللغة الفرنسية، واعتبروا ذهاب أبناءهم إليها مسخا لشخصيتهم العربية الإسلامية، وأن ذلك سيؤدي بأبنائهم إلى الامتزاج بالكفار¹.

كما أن قلة الوسائل المادية للجزائريين جعلتهم ينقطعون أو لا يلتحقون أصلا بهذه المدارس، وأما الذين التحقوا فلم ينقطعوا عن متابعة دروس حفظ القرآن في الكتاتيب المنتشرة في كل مكان وتحت كل الظروف، حيث كانوا يحاولون التوفيق بين المدرسة الرسمية الفرنسية وبين تحفيظ القرآن، فيذهبون إلى المدرسة القرآنية في الصباح الباكر ثم يتوجهون إلى المدرسة الرسمية الفرنسية طول النهار، أما أيام العطل المدرسية فيقضونها في مدارس حفظ القرآن².

ونتيجة الامتناع عن إرسال أبنائهم إلى المدارس طرد أغلب الجزائريين من أراضيهم، أو خسروا أموالهم وفي مطلع القرن العشرين برز زعماء جزائريون تزعموا هذه الحركة التي ستنتج في شكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين³.

وقد تحفظ الجزائريون من التعليم الفرنسي، وذلك لرفضهم السياسة التعليمية الفرنسية الهادفة إلى القضاء على المقومات الشخصية، وقبلوه كوسيلة لحل مشاكلهم فوعي الجزائريين بضرورة العلم لنيل الحقوق والمساواة والاستقلال-لاحقا-دفعهم بتوجيه أبنائهم إلى المدارس الفرنسية أو الغربية التابعة لجمعية العلماء المسلمين⁴.

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 بالعاصمة في نادي الترقى، من طرف نخبة من العلماء يترأسها الشيخ "عبد الحميد ابن باديس"، اهتمت ببناء أجيال من الشباب

(1)- رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 296.

(2)- محمد فاضل الجماني، المرجع السابق، ص 323.

(3)- رابح تركي، المرجع نفسه، ص 297.

(4)- محمد فاضل الجماني، المرجع نفسه، ص 324.

وبعث نهضة فكرية وعلمية ومحاربة البدع والخرافات عن طريق التربية والتعليم، كانت تهدف إلى بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية وتوحيد الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام¹.

و بمجرد الإعلان عن تأسيسها تم توزيع المناصب الرئيسية على عصابة من العلماء، وأسست المدارس القرآنية ذات الطابع العصري مع تشجيع التعليم في المساجد وإنشاء النوادي الثقافية التي أصبحت مركز النشاط للحركة الوطنية فيما بعد².

وكانت غايتها تكوين جيل متشبع بالفكر الإصلاحي والمحافظة على الشخصية الجزائرية، وتحقيق النهضة الفكرية في الجزائر ودعوة العلماء والمفكرين للاهتمام بالعربية والإسلام والعلم والفضيلة، فالعلم أساسه الفكر وقوامه الأخلاق والدين أساسه الأمان واللغة وعاء الدين وأداة الحضارة، ولكل عنصر من هذه العناصر أثر في تطوير الحياة³.

كانت مهمة الجمعية شاقة في إنشاء المدارس، وذلك للضغوطات الاستعمارية فبدأت بادرت الجمعية بتنصيب اللجان التربوية والبيداغوجية عبر التراب الوطني، بهدف تحسيس المواطنين للمشاركة ماديا في فتح المدارس وإرسال أبنائهم لتعلم لغة القرآن، ومن 1931 و1938 كانت في عمالة قسنطينة والجزائر 153 مدرسة عصرية، حيث يتم تعليم كل المواد الأدبية والعلمية بالإضافة إلى القرآن وكانت الجمعية تسير 76 مدرسة قرآنية من أصل 1542 مدرسة⁴.

وفيما يخص الإدماج عارضه "ابن باديس" بقوله: "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا نستطيع أن نصير فرنسا ولو أرادت بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عناصرها وفي دينها لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين وهو الوطن الجزائري..."⁵.

(1)- عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1930-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 92.

(2)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 302.

(3)- عبد الحميد ابن باديس، آثار ابن باديس، ج4، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1991، ص 103.

(4)- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.

(5)- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 371، 372.

وقد أسست جمعية العلماء المسلمين الجمعيات والنوادي منها جمعية التربية والتعليم الشبيبة بتيزي وزو في حفل تدشين مدرسة بداية 1934، الجمعية الخيرية الإسلامية من نتائج الحركة الإصلاحية تأسيس جمعيات خيرية كتأسيس المدارس العلمية، أما النوادي: نادي الرقي أول من عمل لإنشائه "أحمد توفيق المدني" نادي يجمع كلمة المسلمين، ويحارب الإدماج وكل وسائل الاستعمار¹.

وقد رأت الجمعية أن النوادي التي أسستها أو تؤسسها هي في حكم مدارس التعليم لأن طبقات الأمة ثلاث صغار تضمهم المدارس الابتدائية، وكبار تجمعهم المدارس والشبان تتخطفهم الأزقة لتقوم بمهمتها التربوية².

وبناء على ما سبق ذكره أن الإدارة الاستعمارية لم يكن في تصورهما عندما سمحت في أول الأمر للجمعية بحركة التعليم العربي الحر، أنها ستخرج عن قانونها الأساسي لأنها لم ترى فيها خطورة خلال السنوات الأولى³.

وإذا كانت الإدارة الفرنسية قد سمحت في أول الأمر بنشاط الجمعية في ميدان التعليم، فإنها كانت تقصد التعليم القرآني في المدارس والكتاتيب أما تدريس الحساب، فكانت تقصد به دراسة الميراث أما التاريخ فقصدت به السيرة النبوية والجغرافية، وقد اقتربت الجمعية من التيارات الأخرى أفرز هذا التقارب المؤتمر الإسلامي في 17 جويلية 1936، دعا إليه "عبد الحميد ابن باديس" والغرض منه محاولة جمع صفوف قادة الأمة للاتفاق على المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأسفر على جملة من المطالب أهمها:

-المطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية (الأهلية)، وإجبارية التعليم الابتدائي للجزائريين⁴.

(1)- هزة بكوشة، "تعدد الجمعيات في الجزائر"، البصائر، العدد 9، 23 فيفري 1936، ص 10.

(2)- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 160.

(3)- رابع تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية الجزائرية 1931-1956، المرجع السابق، ص 66.

(4)- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 264.

وهكذا لم يستطع الاستعمار الفرنسي القضاء على الثقافة الوطنية للشعب الجزائري لأنها لم تكن مجرد بقايا وآثار لبني ثقافة قديمة شعبية، بل كانت ولا تزال ثقافة عالمية حية لغة وأدبا ودينا وفكرا متغلغلة في العقل والشعور في الفكر والسلوك¹.

وساهمت النخبة في خلق الحركة الوطنية في اللجوء إلى النشاطات الاجتماعية والثقافية، وخلق صحافة وطنية ونوادي وجمعيات إصلاحية مطالبين بالتعليم ورفضوا الحجة الاستعمارية القائلة: بأن الجزائريين من جنس غير قابل للتعليم، انطلاقا من أنفسهم الذين وصلوا إلى درجات علمية عالية وأرادوا تطوير المجتمع الجزائري التقليدي، وطالبوا بإلغاء القوانين الاستثنائية كقانون الأهالي (الأنديجينا) والمحاكم الرادعة وغيرها، وطالبوا بالمساواة في الضرائب والتعليم وفرص العمل ولم تكن مطالبهم بالتجنيس، والإدماج تعني التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين وموقفهم هذا لجهلهم بتاريخ وطنهم، وفقا للصورة التي تلقوا بها هذا التاريخ في البرامج التعليمية التي وضعتها الإدارة الفرنسية، ومنظروا المدرسة الاستعمارية لتشويه الحقائق التاريخية والجغرافية².

وقد خلقوا شكلا جديدا في المقاومة تمثل في الصحافة التي نشطت في إبراز فرنسا الديمقراطية، التي كانوا يؤمنون بها ويأملون في تحقيق المساواة بين فئات المجتمع، وبالرغم من اعتدال النخبة في مطالبها وضعفها أمام الإدارة الفرنسية إلا أن دورها الوطني يبقى بارزا، فقد استطاعت خلق طريقة جديدة للمقاومة تمثلت في الصحافة والعرائض والوفود، والاحتجاجات ضد الجهل والمطالبة بالتعليم الذي كان مطلبها الأساسي³.

(1)- المرجع نفسه، ص 265.

(2)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص 187.

(3)- المرجع نفسه، ص 188.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870-1945، وبعد بحث وتقصي للمعلومات والقرارات التي صدرت عن الإدارة الفرنسية توصلنا لهذه النتائج وكانت كالاتي:

- وجود سياسة تعليمية مهيكلة اقتضتها ضرورة التوسع الاستيطاني للعنصر الأوروبي من خلال إنشاء ما يلزم من مؤسسات تعليمية بهدف ترسيخ فكرة الجزائر فرنسية.

- إدخال مواد ومناهج تعليمية غير معروفة من قبل بحيث استفاد منها بعض الجزائريين واستغلوها لصالحهم.

- امتناع الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية رغم كل المغريات التي قدمها الاستعمار.

- كانت نسبة تعليم الجزائريين جد ضعيفة مقارنة بتعليم الأوروبيين.

- إنشاء مدارس بهدف استمالة أكبر عدد من الأهالي لصالح الإدارة الاستعمارية لخدمة مصالحها.

- إيجاد فئة موالية من الأهالي للاستعمار ذات تكوين فرنسي تكون وسيطا بينها وبين الجزائريين.

- بروز فئة مثقفة وهي جماعة النخبة التي درست بالمدارس الفرنسية ودعت للإدماج مقابل الحفاظ على الأحوال الشخصية ثم عمل أفرادها على إيصال القضية الوطنية إلى النطاق الدولي.

- تكوين أيادي جزائرية ذات وعي سياسي وذلك لاحتكاكهم بالأوروبيين.

- أصبحت الجزائر بلدا يشهد تغيرات ثقافية وسياسية وذلك عن طريق التفتح على الحضارة الغربية.

- تقديم عرائض تضمنت احتجاجات ومطالب للجزائريين ومثال ذلك: الحق في تقرير المصير.

- سعي الجزائريين إلى الحفاظ على الشخصية الإسلامية الجزائرية وتعليم اللغة العربية.

- بروز علماء جزائريين كان نتيجة الحفاظ على اللغة العربية والدين الإسلامي.

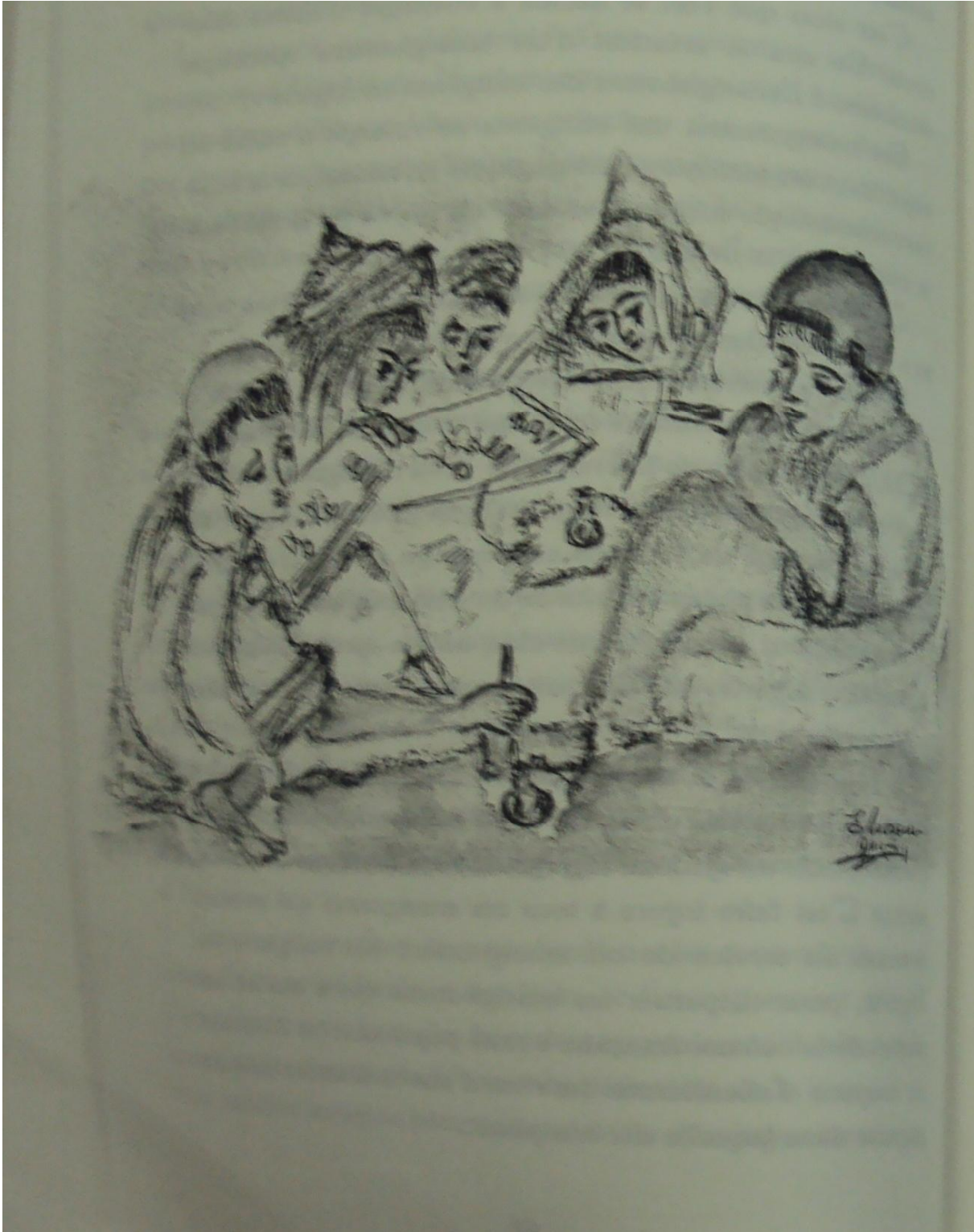
- حرص الجزائريين على تعليم أبنائهم اللغة العربية وعدم التخلي عن الأحوال الشخصية.

وفي الأخير يمكن ختم هذا البحث المتواضع بفكرة قد استنتجناها تمثلت في أن الاستعمار الفرنسي رغم كل الأعمال والأساليب التي قام بها إلا أنه لم يستطع القضاء على الثقافة الوطنية أو محو الشخصية الوطنية، وذلك بسبب تمسك الجزائريين بتراثهم والمتمثل أساسا في اللغة العربية والدين الإسلامي.

ملاحق

صورة لتلاميذ جزائريين¹

ملحق رقم: 01



(1)- Eliou Gastou. Op.cit. p14.

مدرسة فرنسية في منطقة القبائل¹

ملحق رقم: 02



11 - مدرسة فرنسية في منطقة القبائل

(1) - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 248.



(1)- Ali Ajgou. Op. cit. p169.

قسم تلاميذ من الأهالي في جيجل وعين مليلة¹

ملحق رقم: 04

Figure n° 24 Classe indigène urbaine (Djijel)



Figure n° 25 Classe mixte (Ain Mlila)



(1)- Ali Ajgou.Ibid. p171.

2 Evolution de l'epi¹ de 1892 à 1920

ملحق رقم: 05

Années	écoles			classes			élèves			
	garçons	filles	total		maître			garçons	filles	total
1892	109	4	113	196	83	166	162	10277	1132	11409
1893	132	6	138	216	108	202	246	11965	1262	13277
1894	157	6	163	305	141	281	307	15127	1439	16566
1895	172	6	178	353	146	276	348	17696	1778	19474
1896	176	5	181	371	150	293	368	19029	1768	20797
1897	196	5	201	410	137	316	410	20397	1984	23584
1898	204	5	209	428	156	343	432	21600	1797	23851
1899	216	5	221	447	152	320	445	22054	1887	22264
1900	220	5	225	460	148	329	464	22428	1779	24315
1901	223	5	228	474	155	343	498	23223	1696	25002
1902	230	5	235	488	176	320	496	23956	1984	25652
1903	237	5	242	504	181	329	510	25165	2166	27149
1904	238	7	245	516	179	343	522	25950	2307	28116
1905	249	7	256	539	181	369	550	26926	2521	29233
1906	254	8	262	557	193	381	574	28526	2540	31047
1907	263	9	272	575	197	393	590	29615	2667	32155
1908	272	11	283	606	204	412	616	30730	3203	33379
1909	286	13	299	640	226	435	661	32877	3676	36080
1910	301	15	316	667	248	439	687	34811	3527	38387
1911	347	15	362	727	292	456	748	37311	3508	40838
1912	375	15	390	766	316	468	784	39180	3864	42688
1913	418	15	433	844	366	478	498	41743	3992	45607
1914	452	16	468	888	388	498	411	43271	4330	47263
1915	469	17	486	911	490	411	427	41291	4341	45521
1916	471	17	488	915	481	427	427	39306	3722	43647
1917	472	19	489	916	457	439	439	37758	3722	41480
1918	468	19	487	930	448	421	421	41279	7792	49071
1919	475	19	494	942	423	426	426	41376	6764	48140
1920	491	19	510	979	455	451	451	37678	3331	41009

(1)- L'enseignement Primaire Indigène.

(2)- Ali Ajgou. Ibid. p96.

ملحق رقم: 06

مقارنة بين الأوروبيين والجزائريين في التعليم الثانوي والجامعي في الفترة ما بين 1920_


1938¹.

السنة	الجنسية	الأولاد	البنات	المجموع (نسمة)
1920	الفرنسيون الجزائريون	4346 405	1764 40	6110 445
1924	الفرنسيون الجزائريون	4860 535	1814 60	6674 559
1928	الأوروبيون الجزائريون	4587 642	1833 48	6420 690
1934	الأوروبيون الجزائريون	7316 776	3533 85	10849 863
1938	الأوروبيون الجزائريون	8952 923	4277 68	13229 991

التعليم الجامعي:

السنة	الأوروبيون	الجزائريون
1920	1282	47
1925	1486	66
1930	1907	93
1934	2564	103
1938	2138	94

(1) - رابع تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية من 1930-1956، المرجع السابق، ص 148.



بیلیو غرافیا

1- باللغة العربية:

-المراجع:

1- ابن باديس (عبد الحميد):

- آثار ابن باديس، ج4، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1991.

2- أجيرون (شارل روبر):

- الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، دار رائد للكتاب الجزائر، 2007.

- تاريخ الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

3- الأشرف (مصطفى):

- الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

4- الجابري (محمد عابد):

- إشكالية الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

5- الخطيب (أحمد):

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،

الجزائر، 1985.

6- المدني (أحمد توفيق):

- هذه هي الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.

7- بوعزيز (يحي):

- السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954، ديوان المطبوعات

الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

- سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2007.

8- بلاح (بشير):

- تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 9- بوحوش (عمار):
- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- 10- بوصفصاف (عبد الكريم):
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 11- تركي (رابح):
- الشيخ عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده في التربية و التعليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1870.
- التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- 12- توران (ايفان):
- المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، ترجمة: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبية، للنشر، حيدرة، الجزائر، 2005.
- 13- جلال (عبد العالي):
- فرنسا في الجزائر، العالمية للطبع والنشر، القاهرة-مصر، 2003.
- 14- جلال (يحي):
- السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1919، دار المعرفة، القاهرة، 1969.
- 15- حسنين (محمد):
- الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 16- حلوش (عبد القادر):

- سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2000.
- 17- حميد (عبد القادر):
- فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
- 18- خليفي (عبد القادر):
- محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1930-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).
- 19- زوزو (عبد الحميد):
- نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984.
- 20- سعد الله (أبو القاسم):
- محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.
- تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992.
- الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992.
- تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- 21- عمورة (عمار):
- موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريجانة، الجزائر، 2002.
- 22- فرحات (عباس):
- الثورة الجزائرية-ليل الاستعمار، ترجمة: وليم خوري، 1962.
- 23- فركوس (صالح):

- محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر الجامعية، قالمة، 2010.

24-لونيبي (رابح):

- التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009.

25-هلال (عمار):

- أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

2-الدوريات والمقالات والرسائل الجامعية:

26-الجماني (محمد فاضل):

"لا مانع من تعليم الفرنسية والانخراط في التعليم الفرنسي"، مجلة الثقافة، العدد 87، 1985.

27-الميلي (محمد مبارك):

"الجزائر والمسألة الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، العدد، 45.

28-بكوشة (حمزة):

"تعدد الجمعيات في الجزائر"، مجلة البصائر، العدد 9، 23 فيفري 1936.

29-بليل (محمد):

-تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 و1914، دكتوراه، جامعة وهران، ماي 2012.

30-خليل (كمال):

-المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور 1850-1951، مذكرة ماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

3 - المراجع باللغة الأجنبية:

31- Ali (Aygou).

- L'enseignement Primaire Indigène en Algérie de 1892 a 1949. Thèse de doctorat. Université de Provence. Aix-Marseille 1. 1989-1990.

32 -Ageron (Charle Robert).

-Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919. T1. Paris. France. 1962.

-Histoire de L'Algérie Contemporaine 1871-1954. T2. Paris

33-A (Rimbaud).

- L'enseignement Primaire Des Indigènes Musulmans D'Algérie et Notamment dans la Grand Kabylie. Paris. 1892.

34- Gastou guedj (Eliou).

-L'enseignement Indigène en Algérie Au cours de la colonisation 1832 1962. Editions des Ecrivains. Paris. France. 2000.

35- Basset (René).

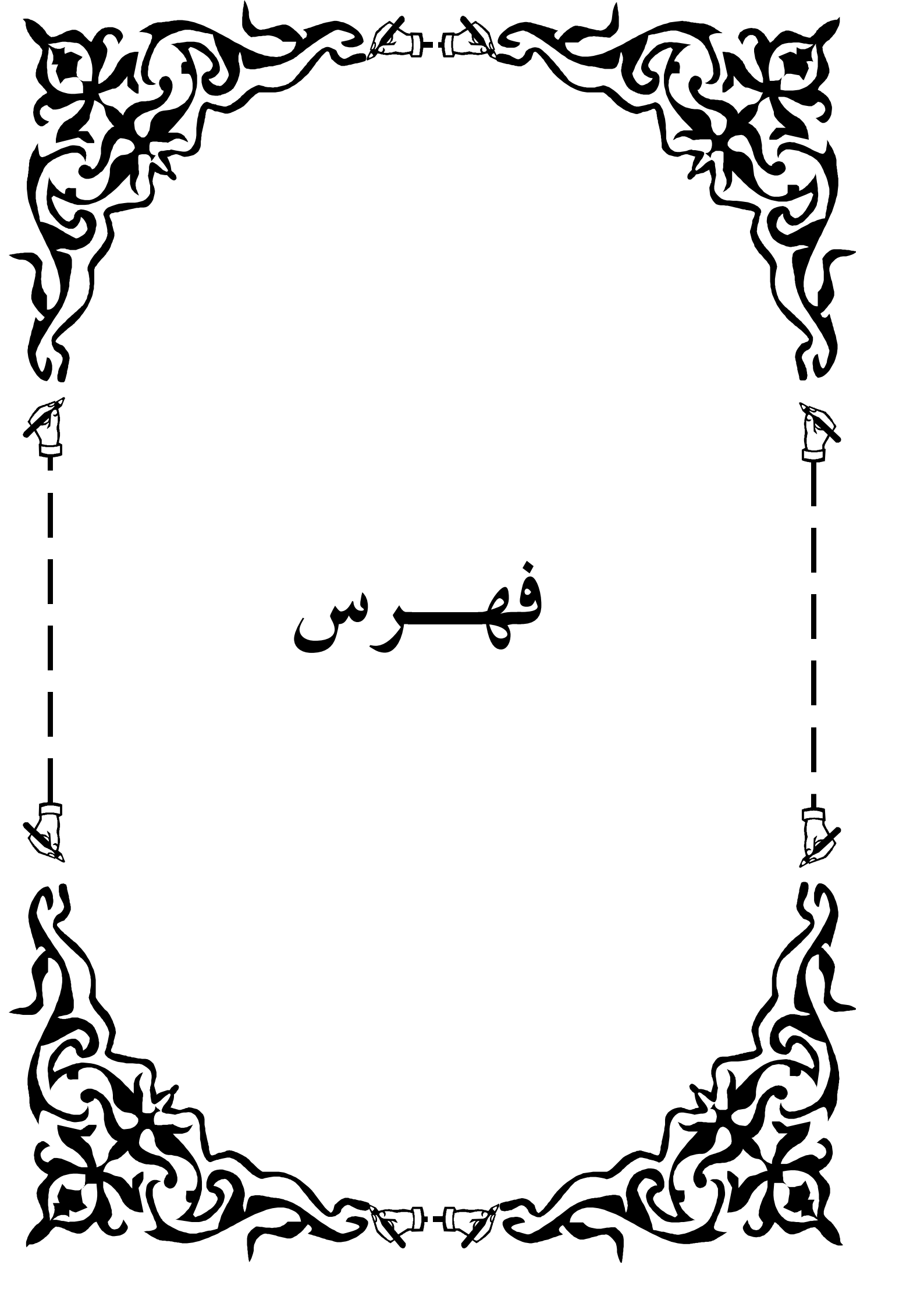
- " Rapport sur les études berbères et haoussa 1902-1908". La Revue Africaine. Volume 52. 1908.

36- Mohamed (Ben Chenab) .

- " Lettre sur l'éducation des enfants". La Revue Africaine. Volume 45. 1901.

37- H (Massé).

- "Les études Arabes en Algérie 1830-1930". La Revue Africaine. Volume 74. 1933.



فهرس

	-شكر و عرفان.
	-الإهداء.
أ-د	مقدمة.....
10-06	مدخل: أوضاع التعليم في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي ما بين 1830-1870.....
	الفصل الأول: الإرهاصات الأولى للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر
16-13	1-السياسة التعليمية الفرنسية.....
25-17	2-هيكل المدارس الفرنسية.....
30-26	3-الأساليب الاستعمارية في القضاء على اللغة العربية.....
	الفصل الثاني: التشريعات الاستعمارية في الجزائر
38-32	1-مرسوم 13 فيفري 1883، ومرسوم 1887.....
46-39	2-مرسوم 18 أكتوبر 1892.....
51-47	3-السياسة التعليمية الفرنسية (منطقة القبائل نموذجاً).....
	الفصل الثالث: انعكاسات السياسة التعليمية الفرنسية على الجزائر
57-53	1-التعليم الفرنسي للجزائري ما بين 1920 و 1945.....
62-58	2-أهداف فرنسا من تطبيق هذه السياسة.....
70-63	3-نتائج السياسة التعليمية الفرنسية.....
73-72	خاتمة.....
80-75	ملاحق.....
86-82	قائمة ببليوغرافيا.....
88	فهرس الموضوعات.....